التحفة المالكيّة

في تلخيص أصول رواية حفص عن عاصم
من طريق الشاطبية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧م

سلسلة ملخصات أصول القراءات (٢)

التحفة المالكية

في تلخيص أصول رواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية

كتابٌ يلخّصُ أصولَ روايةِ حفصٍ بطريقةِ التقسيماتِ المشجَّرة والجداولِ البيانية

تأليف

علي بن أمير المالكي الليبي

المجاز بروايةِ قالون وقراءةِ عاصم

وأحدُ الحُفّاظ الْمُجازِين التابعين للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

دليل المحتويات

المقدمة ٩
منهجي في الكتاب ١١
المقدمات ١٤
المبادئ العشرة لعلم القراءات ١٦
القراءات والروايات والطرق، والخلافُ الواجبُ والجائزُ ١٨
القراءات العشر الصغرى والقراءات العشر الكبرى ١٩
القارئ والمقرئ ٢١
الأصول والفرش ٢٢
التحريرات ٢٤
ترجمة مختصرة للإمام عاصم ٣٥
ترجمة مختصرة للإمام حفص ٣٧
إسناد رواية حفص ٣٩
طريق «الشاطبية» لرواية حفص ٤٢
أبواب الأصول ٤٤
باب الاستعاذة ٤٦
باب البسملة ٤٨
باب ميم الجمع ٥٠
باب هاء الكناية ٥١
باب المد والقصر ٥٣
فصل: الألفات السبع ٥٨
باب الهمزتين من كلمة ٥٩

فصل: الاستفهام المكرر ٦٠
فصل: دخول همزة القطع على همزة الوصل ٦١
باب الهمزتين من كلمتين ٦٢
باب الهمز المفرد ٦٣
باب النقل ٦٤
باب الوقف على الهمزة ٦٥
باب الإظهار والإدغام ٦٦
باب أحكام النون الساكنة والتنوين ٧١
باب الفتح والإمالة والتقليل ٧٢
باب الراءات ٧٣
باب اللامات ٧٥
باب الوقف على أواخر الكَلِم ٧٦
باب الوقف على مرسوم الخط ٧٨
باب ياءات الإضافة ٨٠
باب ياءات الزوائد ٨٤
التتمة ٨٥
تحريك الحرف الساكن قبل همزة الوصل ٨٧
السكت ٨٨
«هُوَ» و«هِيَ» ٨٩
{نِعِمَّا} و{تَعْدُّواْ} و{يَهِدِّي} و{يَخِصِّمُونَ} ٩٠
{قِيلَ} وبابُها ٩١
{ضعف} و{ضعفا} ٩٢
{يبصط} و{بصطة} و{المصيطرون} و{بمصيطر} ٩٣

التكبير ٩٤
قصر المنفصل عند حفص..... ٩٥
خاتمة ٩٦
فهرست المصادر والمراجع ٩٨

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ لله، نحمَده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهدِه اللهُ فلا مضلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾(١).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾(٢).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾(٣).

أما بعد: فإن الدارسَ لعلمٍ من العلوم التي تَكْثُر فيها التقاسيم والتفريعات ـ كعلم القراءات مثلاً ـ قد يَجِدُ نفسَه محتاجًا إلى وجودِ مُخْتَصَرٍ يَحْوي مَسَائِلَهُ بعبارةٍ موجَزةٍ على هيئةِ رؤوسِ أقلامٍ؛ ليستعينَ به على استيعاب هذه المسائل وما فيها من تقاسيم وتفريعات.

وإننا إذا نظرنا إلى الأساليب التي تُستخدَم في كتابةِ المختصَرات في أمثالِ تلك العلوم – نَجِدُ أن مِن أقواها وأفضلِها وأنفعِها: التقسيمات المشجَّرة، والجداول البيانية.

إلا أننا ـ مع الأسف! ـ قلَّما نجد مختصَراتٍ في علم القراءات يُستخدَم فيها هذان الأسلوبان؛ بالرغم من أن الحاجة إليها ملِحَّةٌ؛ لا سيَّما في هذا الوقت الذي ضَعُفَتْ فيه الهمم، وكثُرَت فيه الصوارف والشواغل عن طلب العلوم الشرعية، فتَرى الكثيرَ من الناس إذا صَعُبَ على

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠-٧١.

أحدِهم علمٌ؛ تَرَكَه، ولم يجاهد نفسَه على المضيّ قُدُمًا في دراسته! وهذا الأمر كان أحدَ الدوافع لي على عملِ ملخصاتٍ لأصول بعض الروايات باستخدام هذين الأسلوبين؛ مساهمةً مني ـ مع بُعْدِ الشُّقَّةِ، وقِلَّةِ الزاد ـ في تقريبِ هذا العلم الشريف للناس وترغيبِهم في الإقبال عليه.

وقد جعلتُ هذه الملخصات ضمن سلسلةٍ سميتُها: «سلسلة ملخصات أصول القراءات»، وابتدأتُها برواية قالون عن نافع؛ حيث إنها الرواية الأكثر انتشارًا في بلادنا ليبيا ـ حَرَسَها اللهُ وبلادَ المسلمين ـ؛ فاختصرتُ أصولَها في كتاب: «قرة العيون بتلخيص أصول رواية قالون»، وقد لقي قبولاً عند كثير من طلاب القرآن ـ والحمد لله ـ وهاأنا ـ بفضل الله، وتوفيقه ـ أُخرِجُ الجزءَ الثانيَ من السلسلة، وقد جعلتُه خاصًا برواية حفص عن عاصم؛ إذْ إنها الرواية الأكثر انتشارًا في العالم الإسلامي، وسميتُ هذا الجزء:

التحفة المالكية
في تلخيص أصول رواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية

أسأل الله الكريمَ الوهَّابَ المَنَّانَ سميعَ الدعاءِ وأن ينفع بهذا العمل، وأن يتقبله مني قبولاً حسنًا، وأن يجعله ذخرًا لي يوم ألقاه، وأن يوفقني لإخراج بقية أجزاء السلسلة..

ولا يفوتُني تسجيلُ شكري لكل من أعانني على إخراج هذا الكتاب، أسأل الله الكريمَ الشَّكُورَ أن يُجزِل لهم الأجرَ والمثوبةَ، وأن يوفقهم لكل خير، وأن ينفع بهم الإسلام والمسلمين!

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين!

منهجي في الكتاب

- سلكتُ في التأليف مسلكَ الاختصارِ والإيجازِ، مع الحرصِ على دقةِ العبارة ووضوحِها ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً[١].

- اقتصرتُ على بيان أصول رواية حفص من طريق «الشاطبية»[٢] فحسب. وعليه؛ فإذا رأيتَني ـ أحيانًا ـ أُطلِقُ الكلامَ في موضعٍ ما فلا تَظُنَّنَّ أني أريد بهذا الإطلاقِ أنَّ الحكمَ عامٌّ لكل القرّاء أو عامٌّ لحفص من جميع طرقه. وإليك مثالاً على ذلك:

قلتُ في باب البسملة: «**وتثبت البسملةُ ـ أيضًا ـ بين كل سورتين، سواء أكانت السورةُ الأولى بعدَ الثانيةِ في ترتيب المصحف أم قبلَها، وسواء أكانت تتلوها مباشرة أم لا، بل حتى ولو وُصِلَتْ السورة بأولِها، إلا إن كانت السورةُ الثانيةُ سورةَ التوبة؛ فإنه لا بسملة حينئذ**»؛ هذا الحكم الحكم ليس عامًّا لكل القراء؛ وإنما هو محلُّ خلافٍ ـ كما هو معروف ـ.

- لم أذكر أمثلةً ولا شواهدَ ولا نقولاً ولا تعليلاتٍ إلا ما رأيتُ وجودَ حاجةٍ مُلِحَّةٍ إلى ذِكْرِه؛ وذلك طلبًا للاختصار، ولعدمِ تَيَسُّرِ هذا الأمر في كثير من الأحيان بسبب أسلوب التلخيص.

وإن شاء الله سأشرح هذا الكتاب شرحًا صوتيًا وآخرَ مكتوبًا أذكُرُ فيهما ما لَم أذكُرْهُ هنا.

- حينما لا أعزو كلمةً قرآنيةً إلى موضعها في القرآن فاعلمْ أني أعني بهذا أحدَ أمرين:
  - إما أنّ هذه الكلمة لم تَرِدْ إلا في موضعٍ واحد[٣].
  - وإما أنها وردت في أكثر مِن موضعٍ وحُكْمُها عامٌّ في كلِّ مواضِعِها في القرآن ـ وإن اختلفَت حركتُها الإعرابيةُ مِن موضعٍ لآخَر ـ[٤].

---

(١) وحرصتُ على استعمالِ ألفاظِ وعباراتِ المتقدمين مِن علماء هذا الفن ما أمكنني ذلك؛ فهُم أدقُّ عبارةً، وأحسنُ بيانًا، وأكثرُ عِلْمًا وإحاطةً مِن المتأخرين.

(٢) قولُنا: «إننا نقرأ القرآن برواية حفص من طريق «الشاطبية»»؛ معناه: أن الأوجه المختلَف فيها عن حفص نلتزم فيها بما ذكره الشاطبي في «الشاطبية». [يُنظر: «المنير في أحكام التجويد» (ص٢٥٣)].

(٣) وذلك مثل كلمة: ﴿ تَأْمَنَّا ﴾.

(٤) وذلك مثل لفظ الجلالة المسبوق بفتح أو ضم؛ فإن اللام فيه مفخمة حيثما ورد، وسواء كانت حركتُه الإعرابيةُ الفتحةَ أم الضمةَ أم الكسرةَ.

وأما حينما أعزوها إلى موضعٍ أو أكثر فاعلم أني أعني بهذا أنّ الحُكْمَ خاصٌّ بالموضعِ أو المواضعِ التي قمتُ بالعزو إليها[١].

- عندما يكونُ في موضعٍ ما أكثرُ مِن وجهٍ ويكونُ أحدُ هذه الأوجه هو المختارَ أو الأشهرَ أو نحوَ ذلك – فإني أميّز هذا الوجهَ بوضعِ خطٍّ تحتَه أو بالنص عليه.
- عند وجود خلافٍ في مسألةٍ ما فإني أقتصِرُ –غالبًا– على ذِكْرِ القول الذي ظهر لي رُجْحَانُه، ولا أذكر الأقوالَ الأخرى، بل ولا أشير ـ غالبا ـ إلى وجودِ خلافٍ في المسألةِ أصلاً؛ طلبًا للاختصار.
- لم أسلُك في التحريرات مسلكَ أصحابِ التحريراتِ المتأخرين، وإنما كان منهجي اعتمادُ ما اختارَه وقرَّرَه الإمامُ الشاطبيُّ، وعدمُ التحكُّمِ عليه أو إلزامِه بما لا يَلْزَمُه، إلا فيما اتفق عليه علماء القراءات، وَذلك –إن شاء الله– وَفقَ قواعد ثابتة، ومنهج محدد. وقد تَحْصُلُ مني حَيْدَةٌ عن هذا النهج خطأً أو غفلةً، كما حصل في مواضع يسيرة في بعض طبعات «قرة العيون»، تنبهتُ لها بعد مزيد من البحث والنظر في هذا الموضوع، وتداركتُها.
- اكتفيتُ بذكر التعريفات الاصطلاحية دون اللغوية. وسأطيل بذكرهما في الشرح.
- جعلت الكتاب على ثلاثة أقسام:

القسم الأول– مقدمات مهمة ممهِّدة للدخول في موضوع الكتاب.

القسم الثاني– أبواب الأصول.

القسم الثالث– تتمة تتضمن ذِكرَ مسائلَ هامةٍ لحفص لا بد للقارئ من معرفتها.

- جعلتُ ترتيبَ المصادر في الحواشي بحسب وفيات المؤلفين إلا فيما ندر[٢].
- اعتمدتُ في تأليف الكتاب على ما سطَّره علماءُ القراءة وعلماءُ اللغة في مصنَّفاتهم، ومما أفدتُه من شيوخ هذا العلم الذين أخذتُ عنهم.

---

(١) وذلك مثل كلمة: ﴿ ءَاتَىٰنِۦَ ﴾؛ فإنني عزوتُها إلى سورة النمل؛ فهذا يعني أن الحكم خاصٌّ بالتي في سورة النمل فقط.

(٢) مع التنبيه على أني عندما أعزو في موضعٍ ما إلى كتابٍ ما فليس بالضرورة أن يكون ذاك الكتابُ قد تناول المسألةَ بكل جزئياتها وتفاصيلها.

القسم الأول

المقدمات

هذا القسم يحوي بعضَ المقدمات التمهيدية، مما رأيتُ أن الحاجة تدعو إلى ذكره مما يعين على فهم الكتاب. ومحتويات هذا القسم كالآتي:

١- المبادئ العشرة لعلم القراءات.

٢- القراءات والروايات والطرق، والخلاف الواجب والخلاف الجائز.

٣- القراءات العشر الصغرى والقراءات العشر الكبرى.

٤- القارئ والمقرئ.

٥- الأصول والفرش.

٦- التحريرات.

٧- ترجمة مختصرة للإمام عاصم.

٨- ترجمة مختصرة للإمام حفص.

٩- إسناد رواية حفص.

١٠- طريق «الشاطبية» لرواية حفص.

المبادئ العشرة لعلم القراءات[١][٢]

حَدُّه (تعريفه): هو علم يُعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع[٣].

أو: هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاق واختلافا مع عزو كل وجه لناقله[٤].

موضوعه: الكلمات القرآنية من حيث أحوالها الأدائية التي يُبحَثُ عنها فيه؛ مثل: المد، والقصر، والإظهار، والإدغام، ونحو ذلك.

ثمرته: الصَّوْنُ عن الخطإ في القرآن، ومعرفةُ ما يَقرأ به كل واحد من الأئمة القراء، وتمييزُ ما يُقرَأ به وما لا يُقرَأ به، وغير ذلك من الفوائد.

فضله: هو من أشرف العلوم؛ لِتَعَلُّقِه بكتاب الله ﷻ.

نسبته من العلوم: هو أحدُ علومِ القرآن.

واضعه: أئمة القراءة. وقيل: إن أول من وضعه هو أبو عمر حفص بن عمر الدُّوري. وأول مَن دَوَّنَ فيه: أبو عُبَيْد القاسم بن سَلاَّم.

---

(١) انظر «الإضاءة» (ص٤)، و«إرشاد المريد» (ص٥).

(٢) وهي المجموعة في قول محمد بن عليّ الصبّان:

إنَّ مبـادئَ كـلِّ فـنٍّ عَـشَرَهْ الـحَدُّ والـموضـوعُ ثُـمَّ الثَّمَـرَهْ
وفَـضْـلُـهُ ونِسْبَـةٌ والـواضِعْ والاسمُ الاستمدادُ حُكمُ الشارعْ
مسائـلٌ والبعضُ بالـبعضِ اكتَفَى ومَن دَرَى الـجميعَ حاز الشرَفَا

(٣) «لطائف الإشارات» (١ / ١٧٠).

(٤) «البدور الزاهرة» (ص٧).

اسمه: علم القراءات[١].

استمداده: من النقول الصحيحة المتواترة عن أئمة القراءة عن النبي ﷺ.

حكم الشارع فيه: هذا العلم فرضُ كفايةٍ تَعَلُّمًا وتعليمًا.

مسائله: قواعده، كقولنا: كلُّ همزتَيْ قطعٍ تلاصقَتَا في كلمةٍ سَهَّلَ ثانيَتَهما الحرميَّان والبصري.

(١) القراءات جَمْعُ قراءة، يقال: قرأ يقرأ قراءة وقرآنا فو قارئ وهُم قُرَّاء وقارئون.

ومادة (ق ر أ) ذكر كثيرون أنها تدور في لسان العرب حول معنى الجمع والاجتماع. قالوا: فالقراءة مَصْدَرٌ مِن قرأتُ الشيء إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض. وفرّق ابنُ القيم بين قري يقرى وبين قرأ يقرأ؛ فالأولى من باب الياء من المعتل، ومعناها الجمع والاجتماع، والثانية من باب الهمز، ومعناها الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القرآن؛ لأن قارئه يظهره ويخرجه مقدارا محددا لا يزيد ولا ينقص. ويدل عليه قوله تعالى: {إن علينا جمعه وقرآنه}، ففرّقَ بين الجمع والقرآن، ولو كان واحدا لكان تكريرا محضا. [«زاد المعاد» (٥/ ٦٣٥)].

القراءات والروايات والطرق والأوجُه والخلاف الواجب والخلاف الجائز[١]

القراءة: كل خلاف يُنسَب لإمامٍ من العشرة مما أَجْمَعَ عليه الرواةُ عنه[٢].

الرواية: كل ما نُسب للراوي عن الإمام القارئ. زاد بعضهم: (ولو بواسطة)؛ ليَدْخُل في ذلك مِثْلُ روايةِ الدوري عن أبي عمرو؛ فهي بواسطة يحيى اليزيدي[٣].

الطريق: ما نسب للآخذ عن الراوي ـ وإن سَفُلَ[٤] ـ[٥].

الوجه: ما كان على غير ما ذُكِرَ مما هو راجعٌ إلى تخيير القارئ فيه[٦].

إذا عَلِمتَ ذلك؛ فاعلم أن خلافَ القراءاتِ والرواياتِ والطرقِ خلافُ نصٍّ وروايةٍ؛ فلو أَخَلَّ القارئُ بشيء منه كان نقصًا في الرواية، **فهو وضده واجب في إكمال الرواية**.

وأما خلاف الأوجه فليس كذلك؛ إذ هو على سبيل التخيير؛ فبأيِّ وجهٍ أَتَى القارئُ أَجْزَأَ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها، **فهو وضده جائز في القراءة**؛ من حيث إن القارئ مخيَّر في الإتيان بِأَيِّهِما شاء.

---

(١) انظر «النشر» (٢/٢٠١-١٩٩)، و«البدور الزاهرة» (١١-١٠).

(٢)، (٣)، (٥) إثبات البسملة بين السورتين قراءةُ ابن كثير، وقراءةُ عاصم، وقراءةُ الكسائي، وقراءةُ أبي جعفر، وروايةُ قالون عن نافع، وطريقُ الأصفهاني عن ورش، وطريقُ صاحب «الهادي» عن أبي عمرو، وطريقُ صاحب «العنوان» عن ابن عامر، وطريق صاحب «التذكرة» عن يعقوب، وطريق صاحب «التبصرة» عن الأزرق عن ورش.

أي إن ابنَ كثير وعاصمًا والكسائيَّ وأبا جعفرٍ لم يَختلف عنهم الرواة عنهم في ذلك، وأن نافعا اختُلف عنه في ذلك فروى عنه الإثباتَ قالونُ بلا خلاف عنه -أي بلا خلاف عن قالون-، وورش اختُلف عنه؛ فروى الإثباتَ عنه الأصفهانيُّ وصاحبُ «التبصرة» عن الأزرق عنه، وهكذا دواليك.

(٤) أي: سواء أكان هذا الآخذُ آخِذًا عن الراوي مباشرة أم بواسطة أم بواسطتين... وهكذا نزولاً، فما نُسِبَ لأحد من هؤلاء يسمى: «طريقًا».

(٦) كأوجه البسملة بين السورتين لمن بَسْمَلَ، وأوجه الوقف على أواخر الكلم، وأوجه الوقف على عارضِ السكونِ، والأوجه بين سورتي الأنفال وبراءة.

القراءات العشر الصغرى والقراءات العشر الكبرى

القراءات العشر هي: قراءة نافع، وقراءة ابن كثير، وقراءة أبي عمرو، وقراءة ابن عامر، وقراءة عاصم، وقراءة حمزة، وقراءة الكسائي، وقراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خَلَفٍ العاشِر.

والسبعُ الأُوَلُ يطلق عليها: (القراءات السبع)، والثلاث الأخيرة يطلق عليها: (القراءات الثلاث) أو: (القراءات الثلاث المتممة للعشر).

أما القراءات السبع فمقطوع بتواترها في جملتِها وجمهورِ أفرادها، وأما الثلاث المتممة فمختلَف فيها، والذي تَحَرَّرَ من كلام أهل العلم أنها متواترة برُوَاتِها المشهورين في جمهور أفرادِها.

ومن الكتب التي جَمَعَت القراءات السبع: منظومة: «حرز الأماني ووجه التهاني» للشاطبي (ت٥٩٠هـ)، وهي المعروفة بـ«الشاطبية»، وهي التي يقرأ عامةُ المسلمين بمضَمَّنِها.

ومن الكتب التي جمعت الثلاث المتممة للعشر: منظومة: «الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية» لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، فكانت هذه المنظومة متممةً لـ«الشاطبية»، بحيث إنهما جَمَعتا مجتمعتَيْن القراءاتِ العشرَ.

وكلٌّ من المنظومتين اكتفتَا عن كل قارئ بروايتين، وهذه الروايات على التفصيل هي:

- روايتا قالون وورش عن نافع.
- وروايتا البَزِّي وقُنْبُل عن ابن كثير.
- وروايتا الدُّوري والسُّوسي عن أبي عمرو.
- وروايتا هشام وابن ذَكْوان عن ابن عامر.
- وروايتا شعبة وحفص عن عاصم.
- وروايتا خلف وخلاد عن حمزة.
- وروايتا أبي الحارث والدوري عن الكسائي.
- وروايتا ابن وَرْدان وابن جَمَّاز عن أبي جعفر.
- وروايتا رُوَيْس ورَوْح عن يعقوب.

- وروايتا إسحاق وإدريس عن خلف العاشر.

ثم إنهما اكتفتا عن كل راوٍ بطريق واحد، باستثناء طريق إدريس عن خلف العاشر؛ فإن ابن الجزري اختار له طريقين. فصار مجموعُ ما حَوَتْه القصيدتان معا: عشر قراءات، وعشرون رواية، وإحدى وعشرون طريقًا.

والقراءات العشر من طريقي «الشاطبية» و«الدرة» يطلِق عليها كثيرون اسم: (القراءات العشر الصغرى)، سَمَّوْها بالصغرى مقابلةً بالعشرالكبرى، وإليك توضيح معنى العشر الكبرى:

عندما ألّف ابنُ الجزري كتابه: «النشر في القراءات العشر» أورد فيه كلَّ ما صح من القراءات، فلم تتجاوز العشرَ التي سبق سردُها، وأورد المقبولَ مِن مشهورِ منقولِ الروايات، واقتصر عن كل قارئ على روايتين، وهي عينُ ما اقتصرت عليها «الشاطبية» و«الدرة» من الروايات، ثم اختار عن كل رواية طريقين، وعن كل طريق طريقين، فيكون عن كل راو أربعُ طرقٍ غالبا، ويكون عن الرواة العشرين ثمانون طريقا، ثم تتشعب هذه الطرق بعد ذلك فتبلغ عدةُ الطرق عن القراء العشرة قريبا من ألف طريق.

وهذا أضعافُ أضعافِ ما حَوَتْه طريقَا «الشاطبية» و«الدرة» من الطرق، ولذا أُطلِق على القراءات العشر من طريق «طيبة النشر»: (القراءات العشر الكبرى).

والطرق التي حوتها طريقا «الشاطبية» و«الدرة» موجودة ضمن طريق «طيبة النشر».

القارئ والمقرئ[1]

القارئ: هو مَن حَفِظَ القرآن عن ظهر قلب. وهو إما مبتدئٌ أو مُنْتَهٍ.

فالمبتدئ: مَنْ شَرَعَ في الإفراد إلى أن يُفرِدَ ثلاثًا مِن القراءات.

والمنتهي: من نَقَلَ مِن القراءات أكثرَها وأشهرَها.

والمُقْرِئ: هو العالم بالقراءات، الراوي لها مشافهةً.

ومما سبق يتبين لنا أن بينَ المقرئِ والقارئِ عمومًا وخصوصًا مطلَقًا؛ فكل مقرئٍ قارئٌ ولا عكْس.

---

(١) انظر «منجد المقرئين» (ص٤٩)، و«الإضاءة» (ص٥).

الأصول والفَرْش[١]

يَقْسِمُ علماءُ القراءات مسائلَ هذا العلم إلى قسمين:

الأول - **الأصول**[٢]: وهي القواعد المطَّردة التي ينطبقُ حُكمُها على كل جزئياتها، والتي يَكْثُر دَوْرُها، وتَطَّرِد، ويَدْخل في حكمِ الواحدِ منها الجميعُ؛ بحيث إذا ذُكر حرفٌ من حروف القرآن الكريم ولم يقيَّد - يَدخل تحتَه كلُّ ما كان مثلَه[٣]. وقد يخالفُ القارئُ القاعدةَ في كلمات يسيرة.

والأصول التي يذكرها علماء القراءات هي: الاستعاذةُ، والبسملةُ، وسورةُ أمِّ القرآن، والإدغامُ الكبيرُ، وهاءُ الكناية، والمدُّ والقصرُ، والهمزتان من كلمة، والهمزتان من كلمتين، والهمزُ المفردُ، ونقلُ حركةِ الهمزة إلى الساكنِ قبلها، والسكتُ على الساكنِ قبل الهمز وغيرِه، ووقْفُ حمزة وهشام على الهمز، والإدغامُ الصغيرُ، والكلامُ في ذالِ (إذ) ودالِ (قد) وتاءِ التأنيث ولامِ (هلْ) و(بلْ) وحروفٍ قرُبت مخارجُها، وأحكامُ النون الساكنة والتنوين، والفتحُ والإمالةُ وبين اللفظين، وإمالةُ هاء التأنيث وما قَبْلها في الوقف، ومذاهبُ القراءِ في الراءات واللامات، والوقفُ على أواخر الكلم، والوقفُ على مرسومِ الخط، وياءاتُ الإضافة، وياءاتُ الزوائد.

الثاني - **الفرش**[٤]: وهو الكلمات التي يقل دورها وتكرارها مِن حروف القراءات المختلَفِ فيها في القرآن الكريم، ولم تطّرد. فإنّ الفرش إذا ذُكِر فيه حرفٌ فإنه لا يتعدى أولَ حرف من تلك السورةِ إلا بدليل أو إشارة أو نحو ذلك[٥].

---

(١) انظر «إبراز المعاني» (ص٣١٧-٣١٩)، و«سراج القارئ» (ص١٤٧-١٤٨)، و«شرح شعلة» (ص١٥٨-١٥٩)، و«شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص١٦٧-١٦٨)، و«مقدمات في علم القراءات» (ص٧٧).

(٢) أي: أصول القراءات، أو أصول القراءة. وسمِّيَتْ: «أصولاً» لأنها يَكْثُرُ دَوْرُها ويَطَّرِدُ حكمُها على جزئياتها.

(٣) فمثلاً: إشباعُ المدِّ في حرف المدِّ الذي يتلوه سكونٌ لازمٌ - يكون مطَّرِدًا في كل كلمةٍ تَرِدُ في القرآن فيها حرفُ مدٍّ يتلوه سكون لازم.

(٤) أُطلِق عليها «الفَرْش» لانتشارها، فكأنها انفرشت، ولأنها لَمّا كانت مذكورةً في أماكنها من السور فهي كالمفروشة. وهي تسمى ـ أيضًا ـ: «الفروع»؛ مقابلةً بالأصول، و: «الجزئيات»؛ مقابلةً بالكليات.

مثال الفرش: ما ورد في سورة البقرة من قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُخَٰدِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾؛ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾، وقرأ الباقون من العشرة: ﴿ يَخْدَعُونَ ﴾.

ويأتي في الفرش مواضع مطردة حيث وقعت، وهي بالأصول أشبَهُ منها بالفرش، مثل: تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾، والكلام في ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ ﴾ والاستفهامين، وغير ذلك.

ويبتدئ القراء بذكر الفرش من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الناس؛ لأن الكلمات الفرشية في سورة الفاتحة يذكرونها أثناء كلامهم على سورة الفاتحة في الأصول.

التحريرات[١]

عُرِّفَ (التحريرُ) في اصطلاح القراء بعدة تعريفات[٢]،

منها: أنه العناية بتنقيح القراءة من أي خطإٍ أو خلل -كالتلفيق[٣]، والوهم، ونحو ذلك-.

ومنها: أنه الاجتهاد بالبحث والتحري لوضع تقييداتٍ لما أطلقه صاحبُ كتابٍ ما مِن أوجُهٍ للقراء، وذلك وَفْقًا للطرق التي أَسْنَدَ منها القراءات. وبعضُ أصحاب هذا التعريف يختصرونه في كلمتين؛ فيقولون: هو التقييد بالتدقيق.

ومنها: أنه التدقيق في القراءات، وتقويمها، وتمييز كل رواية على حدة، من طرقها الصحيحة، وعدم خلط رواية بأخرى.

ومن فوائد علم التحريرات:

١- الاستعانة بها في معرفة وضبط العزو إلى الطرق والكتب، والاستفادة منها في معرفة الأحكام الواردة في الكتب.

٢- الوقايةُ من الوقوع في التركيبِ والتلفيقِ في القراءة.

٣- التنبيه على الأوجه الضعيفة، وبيان سبب ضعفها؛ ليتجنب القارئ القراءة بها.

٤- النص على القراءات الممنوعة بسبب التركيب نتيجة لجمع القراءات في ختمة واحدة.

---

(١) انظر: «إنصاف الإمام الشاطبي»، و«تأصيل التحرير»، و«مشكلة التحريرات والحلول المقترحة»، و«تقريب الشاطبية»، و«تأصيل وإضاءات على تحرير القراءات»، و«ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع».

(٢) جمعها خالد أبو الجود في مقدمة رسالته للماجستير والتي حقق فيها كتاب: "الروض النضير" للمتولي، فمن أراد الوقوف عليها فليرجع إليها هناك.

(٣) التلفيق في اصطلاح القراء: التنقل بين القراءات أثناء التلاوة مِن غيرِ إعادةٍ لأوجُهِ الخلافِ، ودون الالتزام بروايةٍ معيَّنةٍ. وذكر بعض العلماء أن التلفيق يشمل أن تنسب إلى القارئ ما ليس من طريقه، ويشمل كذلك القراءةَ بحرف لم تقرأ به.

ويطلق على التلفيق أيضا: (الخلط)، و: (التركيب). [«مختصر العبارات» (ص٤٦)، و«تأصيل وإضاءات على تحرير القراءات»].

ولمعرفة أحوالِ التلفيق وحُكْمِه انظر «النشر» (١/١٨).

٥- بيان الخطإ والسهو والوهم الذي قد يقع في كتب القراءات.

٦- ومن فوائدها بالنسبة للمتون: تفصيلُ أُجمِلَ، وتقييدُ ما أُطلِق، وتوضيحُ ما أَشْكَلَ.

وقد أَدْخَلَ بعضُ المتأخرين في تعريفِ التحريراتِ - الاستدراكَ على صاحب الكتاب، أي: إلزامه بأوجُه موجودة في أصولِ كتابِه ولكنه تركها ولم يضمنها كتابَه. ولكن هذا يخالف ما هو متقرر عند القراء من جواز اقتصار القارئ على بعضِ ما رواه اختيارا منه. ولذا لا تعتبر هذه تحريرات، بل إضافات عليها لا تلزمه إلا اختيارا منه[1].

فالتوضيح ينسب إلى مؤلف الكتاب، والاستدراك ينسب إلى مَن استدركه، لا إلى المؤلف.

تحريرات «الشاطبية» عبر القرون

إنّ المقصدَ الرئيسَ للإمام الشاطبي من تأليف «الشاطبية» هو اختصارُ كتابِ: «التيسير في القراءات السبع» للإمام أبي عمرو الداني، قال في مقدمتها:

وفي يُسْـرِها التيسيرُ رمت اختصـارَه فأجْنَتْ بعون الله منه مؤمَّلا

إلا إن «الشاطبية» ليست اختصارًا مَحْضًا لـ«التيسير»، ولم يَلْتَزِمْ ويَتَقَيَّدْ فيها بما حواه «التيسير» من المرويات والأوجُهِ بحيث لا يخرج عنه في شيء، بل زاد عليه أشياءَ مِن اختياراته، وأغْفَلَ منه أشياء، ورَتَّبَ أوجُهَ الخلاف، وضعَّفَ بعضَها، وصحح أخرى، وكلُّ ذلك زيادة منه وتمحيصا للروايات. وكُلُّ مَنْ يتأمل كلام الشاطبي ويقارن بين «الشاطبية» و«التيسير» يَظهَر له ذلك جَلِيًّا.

وليس هذا مَعِيبًا على الشاطبي، ولا تثريب عليه فيه. فأما ما أغفلَ ذِكْرَه من «التيسير» فوَجْهُه ما ذكرناه آنفًا مِن أن القارئ لا يلْزَمُه الأخذُ بكل ما جاء من طريقه؛ إذ له الاقتصار على بعضه اختيارا وقصدا، وليس لنا أن نلزمه بالأخذ بما تَرَك.

---

(١) فإن قيل: فما حكم القراءة بهذه التحريرات التي يزيدها هؤلاء المحررون من باب الاختيار والظن؟ فالجواب: يقول الشيخ إيهاب فكري: إذا كانت تحريرات معتبرة فيمكن القراءة بها على أنها اختيار من أصحابها، فيُقرأ بها مع نسبتها إلى أصحابها لا إلى صاحب المتن.

وأما ما زاده على ما في «التيسير» فقد نَصّ عليه في مقدمة منظومته؛ حتى لا يَعيبَ عليه أحد؛ فقال بعد كلامه السابق:

والفَافُهَا زادت بِنَشْرِ فوائدٍ فَلَفَّتْ حياءً وَجْهَها أن تُفَضَّلا

قال أبو شامة: «...فتلك الألفافُ نَشَرَتْ فوائدَ زيادةً على ما في كتاب: «التيسير»؛ مِن زيادةِ وجوهٍ، أو إشارةٍ إلى تعليلٍ، وزيادةِ أحكامٍ، وغير ذلك مما يذكره في مواضعه...»[(١)].

وقال السمين الحلبي: «أي زادت أبياتُها -مع اختصارها- على «التيسير» ببسطِ فوائدَ لم تكن فيه، فمنها باب كامل أودعه إياها -وهو باب مخارج الحروف وصفاتها-، ومنها الثناء على قراءة، ومنها التعليل لوجوه القراءة، وما تضمنته من اللغة وصياغة الأدب وزيادة وجوه في القراءات»[(٢)].

وقد اصطُلح على تسميةِ ما زاده الشاطبي على «التيسير» بـ(زيادات القصيد). وهذه الزيادات منها ما هو مِن طريقِ الداني ولكن في غيرِ «التيسير» -وهو الأكثر-، ومنها ما هو من غير طريق الداني أصلا -وهو الأقل-. والشاطبي لديه الكثير من المرويات المسنَدة، مِنها يمر بالداني، ومِنها ما لا يمر به. فهو لم يأتِ بهذه الزيادات من عند نفسه، إذ من المعلوم والمقرر أن أئمة القراءة -ومنهم الشاطبي- لا يستجيزون القراءة أو الإقراء إلا بما قرءوا به.

وقد قبِلَ الأئمةُ زيادات القصيد في الجملة، وقرءوا وأقرءوا بها قرونًا من الزمان، ولم يمنعوا منها شيئا بحجة أنها خروج من الشاطبي عن طريقه، مع عِلْمِهِم بذلك، إلى أن حصل من المتأخرين ما حصل مما سيأتي بيانُه.

والشاطبي يجوز له الاختيار فيما يرويه من طرقه كما فعل المتقدمون من القراء؛ لأن أهلية الاختيار متحققةٌ فيه، وقد أجاز الأئمةُ زياداتِ غيره عن طرقهم اختيارًا، مما يُعطي الشاطبيَّ الإذنَ فيما فعل. وعليه؛ فمن يمنع أيَّ زيادة من زيادات القصيد يلزمه أن يَمْنَعَ كلَّ زيادات القصيد ولا يقتصرَ على

---

(١) «إبراز المعاني» (١/ ١٩٧).

(٢) «العقد النضيد» (١/ ٢٥٨).

مَنْعِ بعضِها دون بعض، ويلزمه كذلك أن يَمنَع أيَّ زيادةٍ لأحدٍ من القراء عن طرقه؛ حتى يتبعَ قاعدةً واحدةً ولا يتناقضَ. وكِلا الأمرين يصعب التزامه، بل يمتنع.

ولو نظرنا إلى شروح «الشاطبية» التي كتبها تلاميذُ الشاطبي أو تلاميذُهم أو مَن بعدَهم إلى وقت ابن الجزري؛ لوجدنا أن مؤلفيها كانوا يتعاملون مع «الشاطبية» على ما هي عليه، ويكتفون بشرح وتوضيح القراءات الواردة فيها، ولا نجد في هذه الشروح من الاستدراكات -في الغالب- إلا استدراكات لغوية من بعض القراء والمفسرين، وكذلك لا نجد فيها -في الغالب- تعرُّضا لِذِكْرِ الطرق والخروج عنها؛ مراعاة لصحة الاختيار في القراءات، وإشارةً منهم إلى أن الشاطبي لم يفعل شيئا يوجب الاختلاف على فِعْلِه هذا من حيث القراءة بما زاده أو المنع من ذلك، وتجد في عدد من هذه الشروحِ التصريحَ بأن الوجه الفلاني هو من زيادات القصيد، وتجد في مواضع أخر التصريح بأن الوجه الفلاني ذكره الداني في «التيسير» وتركه الشاطبي، ومع ذلك لا نجد منهم رَدًّا للقراءات الواردة في «الشاطبية» بمثل هذا المنهج الموجود الآن، وكذلك لا نجد فيها العبارةَ التي يرددها المتأخرون كثيرا؛ والتي تقول: (هذا الوجه خروج عن طريقه؛ فلا يقرأ به)، وأيضا لا نجد من يُلزم الشاطبي بأوجُهٍ من «التيسير» تَرَكَها اختيارا منه. مع أن أولئك الشراح كانوا علماء بارعين، ويعرفون ما يَقْرَءُون به.

ثم لما جاء ابنُ الجزري مضى على منهجِ مَنْ قَبْلَه من المحققين في بيان ما زاده الشاطبي على «التيسير»، واختَلَفَ عنهم في عبارته فقط عند الإشارة إلى تلك الزيادة -وإن كان المضمون واحدا- ، فالمحققون الذين سبقوا ابن الجزري أشاروا إلى الزيادات من خلال نصوص الداني في كتبه الأخرى غير «التيسير»؛ بأنه قرأ بهذا الوجه على شيخه الفلاني من الطريق الفلاني فحصَل الخُلْفُ بذلك، وأما ابن الجزري فكانت عبارته تارةً مشتملة على عبارة: الخروج عن الطريق؛ في دلالةٍ على أن الوجهَ ليس طريقَ الداني في «التيسير» وإنما من طريقِ غيرِه، وتارةً يشير إلى أن الزيادة الفلانية من كتب الداني -كالمحققين قبله-، وتارةً يجمع بين الأمرين. وقد تَمَيَّزَ ابنُ الجزري بكثرة التنبيه على ذلك، والظاهر مِن مذهبِه أن هذا إنما كان للعلم بما في طرقهم وللتنبيه على أن هذه اختيارات

خرجوا بها عن طرقهم، فلا نجده يقول في موضعٍ ما في «النشر»: (هذا خروج من فلان عن طريقه فلا يقرأ به).

والدليل على ذلك: أنه راعى الاختيار في القراءات، بل كان يقدم الاختيار على مراعاة الطريق، بل كان هو نفسه يختار، ولم يمنع ابنُ الجزري الخروجَ عن طرق المصنفين التي ذكروها في مقدمات كتبهم إلا لأسباب أُخَر، كما لو كان يرى أن الحرف الفلاني لا يثبتُ عن القارئ أصلا.

وقد كانت تعليقات ابن الجزري على «التيسير» و«الشاطبية» عُمدةً لمن جاء بعده؛ لما تميزت به -إضافة إلى ما سبق- من التحرير والتحقيق، ولكن وقعت شُبْهَةٌ لدى كثير من العلماء في أواخر القرن العاشر وبدايات القرن الحادي عشر سببُها استعمالُ ابن الجزري لِعبارة: (الخروج عن الطريق) عند الكلام على زيادات الشاطبي، وهي: هل مراد ابن الجزري بهذه العبارة منع القراءة بهذه الزوائد، أم أنه أراد بها مجرد التنبيه على أنها زيادات على «التيسير» كما فعل المحققون قبله؟

ومما زاد الأمرَ اشتباها تصريحُ ابن الجزري في بعض المواطن بعدم القراءة من «التيسير» و«الشاطبية» في بعض المسائل[1].

---

(١) يقول الدكتور سامي عبد الشكور في "ما زاده الشاطبي على التيسير بين القراءة والمنع": "تَبَيَّنَ من خلال تَتَبُّع ابن الجزري أن المنع من القراءة لم يكن عاما في كل مسائل الخلاف، بل هو محصور في نوع خاص من تلك المسائل، فمن المعلوم أنه لما كانت طرق "الشاطبية" و"التيسير" ضمن أسانيد الإمام ابن الجزري؛ كان لزاما عليه تفنيد تلك الراويات الواردة من تلك الطرق، إذ إنه صرح في كتاب: "النشر" أنه لا يأخذ إلا بما صح من طرق كتابه، فكان من جملة ما علق عليه على تلك الطرق قوله: "ولا ينبغي أن يُقرأ بهذا الوجه من "الشاطبية" و"التيسير""، فتتبعت تصريحه بعدم القراءة في كتابه: "النشر" فوجدت أن ذلك الحكم وقع على نوع خاص من تلك الراويات ولم يكن في غيرها، ألا وهو ما انفرد به الإمام الداني في بعض روايات "التيسير" وتبعه على ذلك الإمام الشاطبي.

ثم تتبعت ما انفرد به الإمام الداني والإمام الشاطبي، فوجدت أن حكم ابن الجزري بالمنع وقع في نوع خاص من المنفرد أيضا، ألا وهو ما كان من ذوات الأسباب عنده أدى لعدم الأخذ به عند ابن الجزري من طريق "التيسير" و"الشاطبية"، كأن تكون الرواية المنفردة جاءت في "التيسير" حكايةً لمذهب الغير، أو تتميما لفائدة، أو أن تكون مما توهمه الشاطبي على حد زعْم ابن الجزري، أو أن الرواة على خلاف الرواية المذكورة. وقد بيّنتُ -بحمد الله- تلك الأسباب وتلك الانفرادات في مواطنها من البحث الثاني... . =

وكانت هذه الشبهةُ سببَ ظهور كتب التحريرات، والأساسَ الذي بُنِيَ عليه الخلافُ بين المتأخرين في تحريرات «الشاطبية»؛ فمنهم مَن فَهِم أن كلام ابن الجزري مجرد تنبيه، وهذا هو الصحيح -كما قررنا آنفا-، ومنهم مَن فَهِم أنه مَنْعٌ، وَقَرَنوا بين تصريح ابن الجزري بالمنع من القراءة في المواضع المشار إليها وبين عبارة (الخروج عن الطريق)؛ فجعلوا بعد ذلكَ كلَّ تعليقٍ لابن الجزري على أي رواية بلفظ الخروج عن الطريق أنه يعني المنع، فأخذوا يتتبعون ألفاظ ابن الجزري في تلك المسائل، وأفردوا لها كتبًا خاصة، ونَظَموا فيها، وهذا الفهم لم يكن معروفا قَبْلَهُم، وإنما كان منشؤه في بدايات القرن الحادي عشر، وحصل بسببه اضطرابٌ كثيرٌ في الأخذ والمنع من زيادات «الشاطبية»، مع عدم مراعاة اختيار الشاطبي. في البداية كانوا يمنعون أحرفا قليلة، ثم تطور الأمر إلى أن مُنِعَت مئاتُ الأوجه التي كانت مقبولةً ومأخوذًا بها عند المتقدمين[١]. ومع ذلك لم يلتزم أولئك القراء بهذا المنهج، ولم يسيروا على قاعدة واحدة، بل حصل عندهم تناقض واضطراب في مناهجهم ومذاهبهم، فمثلا: في تحريراتهم على "الشاطبية" تارة يمنعون أوجُهًا بحجة أنها خروج من الشاطبي عن طريقه[٢]، وتارة يقبلون أوجهًا خرج فيها الشاطبي عن طريقه ويقولون: (هذا من زيادات

= والسبب الذي جعل ابن الجزري لا يأخذ بتلك الروايات المفردة من "التيسير" و"الشاطبية" أنه لم يقرأ بهذه الروايات من تلك الطرق؛ لما اشترطه في كتابه من عدم الأخذ إلا بما صح، أما ما كان حوله شبهة أو سبب قادح فلا، وأن قراءته بهذه الروايات إنما كانت من طرقه الأخرى في غير "التيسير" والشاطبية". وقد بينت ذلك أيضا في مواضعه.

وأما ما لم يصرح فيه ابن الجزري بالمنع فإنه يذكره على أنه انفراد فقط، دون تصريح بالمنع، وهذا لا يعني أن ابن الجزري يمنع لمجرد انفراد الشاطبي أو الداني بأحد الوجوه" اهـ.

(١) حتى وصل الحالُ ببعضهم إلى القول بإلغاء كلِّ زيادات "الشاطبية"، والاقتصارِ منها على القراءة بما وافقت فيه "التيسيرَ" فقط! وبالغ بعضهم فقال: (لا حاجة إلى حفظ "الشاطبية"، هاهو "التيسير" موجود بين أيدينا، يكفينا أن نرجع إليه ونقرأ منه)! يالله العجب! أفهؤلاء أعلمُ مِن كُلِّ العلماء الذين تَلَقَّوْا هذه القصيدة بالقبول وقرءوا بها وأقرءوا طيلة هذه القرون؟!

(٢) وأمثلة هذا كثيرة جدا، منها: منع وجه الإسكان في ميم الجمع لقالون، ومنع وجه الإدغام لابن كثير في {ويعذب من يشاء} بسورة البقرة، ومنع قراءة {يبصط} و{بصطة} بالسين لخلاد.

القصيد، ويُقرأ به)[١]، بل إنهم أحيانا يلزمونه بأحرف ليست من طريقه أصلا، وبعضُها قد نبَّه على أنه تَرَكَها[٢]، وهذا تناقض واضح!

وابن الجزري لم يُرِدْ قطعًا هذا الفهمَ الذي خرجوا به، وهذه المناهجَ التي بُنِيَتْ على هذا الفهم، وقد كانت السمة البارزة في تحريرات هؤلاء المحررين أخْذُ الآخِر عن الأول دون النظَر والتتبع والاستقراء لمنهج ابن الجزري في التعليق على زيادات القصيد، وقد أثبتنا آنفا بما لا مرية فيه أن ابن الجزري لم يُرِدْ هذا الذي فهموه، وأن تصريحَه بعدم الأخذ ببعض تلك الزيادات كان مخصوصا ببعض الروايات من ذوات الأسباب فحسب. فجاء هؤلاء فعمموا ذلك على جميع الزيادات، ومنهم من أخذ بعضًا وترك بعضًا، في اضطرابٍ واضحٍ، واختلافٍ بينهم كثيرٍ، وعلى أساس غير سليم، وعلى غيرِ ضابطٍ ولا قاعدةٍ جامعةٍ، فكُلُّ فريقٍ منهم صَدَرَ عَمَّا فَهِمَه.

وإن من أسباب وقوعهم فيما سبق: عدم التأمل في مسألة الاختيار عند القراء[٣]، وعدم مراعاتها. فالقارئ قد يقرأ على عدة مشايخ، ثم يؤلِّف مؤلفًا ويسنده من طريق معينة، فيدع أشياء من طريقِ كتابِه اختيارا فلا يضمنها إياه، ويضيف إلى الكتاب أشياء من مروياته الأخرى التي يرويها من غير الطريق الذي أَسْنَدَه منها. وهذا الأمر كان مقررا عند السلف بشروطه المعروفة[٤]، وإليك بعض الأمثلة التي تدل على ذلك:

---

(١) من ذلك: فتح ذوات الياء لورش، وقصر البدل له أيضا، والتوسط لقالون، والقصر للدروي.

والأكثر من ذلك أنهم لم يمنعوا اختيارَ الشاطبي وجهَ النقلِ وقفًا لحمزة في نحو: {مِن أجر} مع أن الداني وشيخه أبا الفتح يمنعانه! وكذلك لم يمنعوا مد البدل لورش مع أن الداني له مؤلفات في منع مد البدل! كما أنهم أخذوا في حرفي {بالسوق} و{على سوقه} بوجه الواو بعد الهمز المضموم، مع أنه ليس من طرق الشاطبي ولا الداني ولا "طيبة النشر"!

فأنت ترى أنهم يختارون هذا بينما لم يمنعوا أشياء أخرى دون ذلك!

(٢) كما فعلوا في كلمة: {أئمة}؛ حيث زادوا وجه الإبدال على طريق "الشاطبية" بحجة أنه صح من طريق "الطيبة" فيُقرأُ به! مع أن الشاطبي نبه على أنه تركه.

(٣) للتوسع في هذا الموضوع يُرجع إلى كتاب: "الاختيار عند القراء .. مفهومُه، مراحلُه، وأثرُه في القراءات" لأمين بن إدريس بن عبد الرحمن فلاته.

(٤) ومنها: أن يقع ممن توفرت فيه أهلية الاختيار، وأن يكون الوجه المختار مما اجتمعت فيه شروط القراءة الصحيحة، وأن يكون القارئ قد قرأ به أو سمعه في الجملة، وألا يؤدي إلى الوقوعِ في محذور نحوي أو لغوي، وأن ينسبه المختارُ لنفسه، لا إلى شيوخه، ولا إلى صاحب الكتاب الذي يقرأ من طريقه، وإلا عُد ذلك تلفيقا.

١- خلفٌ البزار مع أنه يسند اختيارَه من طريق حمزة إلا أنه خالفه في أشياء اختارها من مروياته الأخرى، وترك أكثرَ الأحرف التي انتُقدت على حمزة[١]، ولم يخرج عن قراءة أهل الكوفة فيما عدا السكت بين السورتين من رواية إسحاق عنه.

٢- أبو عمرو قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف أخذها من قراءته على غير ابن كثير.

٣- الكسائي اعتماده في الأصل على قراءة حمزة، وقرأ على غيره، ونظر في وجوه القراءات، واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة، وخالف حمزةَ في نحو ثلاث مئة حرف اختارها من قراءته على شيوخه الآخرين.

٤- كان نافع يقول: "قرأتُ على سبعين من التابعين...، فنظرتُ إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذتُه، وما شذ فيه واحدٌ تركتُه، حتى ألّفتُ هذه القراءة في هذه الحروف". فهذا نص صريح منه على أنه اختار.

٥- ورش روايته عن نافع بإسكان الياء في {محياي}، وزاد لنفسه فتحَ الياء اختيارا منه. وروايته عن نافع في {أراكهم} بالفتح، وزاد لنفسه التقليل اختيارا منه.

٦- حفص بن سليمان روايته عن عاصم بفتح الضاد في {ضعف} و{ضعفا} بسورة الروم، ووزاد لنفسه الضم اختيارا.

٧- ابن مجاهد زاد لنفسه وجهَ الفتح في {الناس} لِدُوريِّ أبي عمرو اختيارا منه، مع أنه لم يقرأ من طريق اليزيدي إلا بالإمالة.

---

(١) ومن باب المناسبة والفائدة أورد هذه النقول ردا على من يطعن في قراءة حمزة:

قال الإمام الذهبي في "ميزان الاعتدال": "قد انعقد الإجماع بأخرة على تلقِّي قراءةِ حمزةَ بالقبول،، والإنكارِ على من تكلم فيها، ...[و] يكفى حمزةَ شهادةُ مِثْلِ الإمام سفيان الثوري له؛ فإنه قال: ما قرأ حمزةُ حرفًا إلا بأثر" اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى": "وَالقِرَاءَةُ المَعْرُوفَةُ عَنْ السَّلَفِ المُوَافِقَةُ لِلْمُصْحَفِ تَجُوزُ القِرَاءَةُ بِهَا بِلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الأَئِمَّةِ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَ الأَئِمَّةِ بَيْنَ قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبَ وَخَلْفٍ، وَبَيْنَ قِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَالكِسَائِيِّ وَأَبِي عَمْرٍو وَنُعَيْمٍ. وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: إنَّ القِرَاءَةَ مُخْتَصَّةٌ بِالقُرَّاءِ السَّبْعَةِ [وأن] مَا خَرَجَ عَنْ هَذِهِ السَّبْعَةِ فَهُوَ بَاطِلٌ..." اهـ

وقد كتب علماء القراءة في هذه المسألة عدة كتابات، استقلالا وضمنا، فليُرجع إليها للوقوف على تفصيل الكلام.

وكل هذه الاختيارات وأمثالها قَبِلَهَا المسلمون، ولم يطعن أحد فيما اختاروه بحجة أنها خروج عن الطرق، ولم يلزمهم أحد بالأخذ بما تركوه، وهذا من أوضح الأدلة، فمن رد هذا يلزمه رد عمل المسلمين طيلة هذه القرون.

إذا تقرر ذلك؛ فلماذا نقبل اختيارات هؤلاء ونرفض اختيار الشاطبي أو الداني أو ابن الجزري أو غيرهما من أئمة القراءة؟

وإنّ ما وصل إليه حالُ كثير من المحررين المتأخرين من الاضطراب والتوسع والخطإ - جعل كثيرا من القراء يسلكون عدة مسالك حيال ذلك، ويقترحون عدة حلول، فمن ذلك:

١- التغافل، وذلك بترك كل واحد يقرأ بالتحريرات التي يريدها، المهم ألا يقرأ إلا بتحريرات.

وهذا المسلك هو ما يطبَّق عمليا في أكثر الأحيان، حيث لا يَعترض أحدٌ على من يقرأُ بتحريراتٍ لم يقرأ هو بها. ولكن هذا الحل إنما يصلح مع المقلدين الذين يلتزمون بما قرءوا به ولا يطلبون دليلا عليه، ولا يرجحون بين تحريراتهم وتحريراتِ غيرِهم. ولا يصلح للقراء المجتهدين الذين يبحثون عن الدليل، وكذلك الذين قرءوا بتحريرات مختلفة ويحتاجون أن يرجحوا بينها، فهم لا يرضون إلا بالبحث عن حل لهذا الخلاف. أيضا هذا الحل لا تقبله المعاهد والكليات العلمية، فإن البحث العلمي هو مرتكزها، ولا ينبغي أن يقبلوا أقوالًا لا دليل عليها، لأن المفترض في هذه المراكز أن تكون مراكزَ عِلْمٍ لا مراكزَ تقليدٍ.

٢- الاطِّراح، أي اطراح كل التحريرات رأسًا، وإلغاؤها جملة وتفصيلا، والاقتصار على القراءة بظواهر "الشاطبية" و"الدرة" و"الطيبة" المعتمدة.

وهذا الحل خرج به عبد الفتاح القاضي ونادى به هو وبعض علماء القراءات بالأزهر؛ بسبب ما رأوا من كثرة التحريرات، وتعددها، واختلافها، والاضطرابِ الواقع في كثير منها. وقد تغلَّب هذا الرأي على غيره فاعتُمِد في معاهد القراءات بالأزهر، وعليه أغلب معاهد وكليات تعليم القراءات في العالم الإسلامي.

ولكن هذا الحل يؤخذ عليه أنه لا يناسب أهل العلم والاجتهاد والتحقيق الذين لا يقبلون أن يأخذوا بما منعه الشاطبي والداني وابن الجزري ثم ينسبوا ذلك إليهم. فهذا الحل فيه خطأ علمي؛ لأنه يترتب عليه القراءة بأوجه ثبت عنهم منعُها بيقين، فكيف يُقرأ من طرقهم بغير اختياراتهم؟!

أيضا لم يلق هذا الحل قبولا عند الأكثر، فما زالوا يقرئون بالتحريرات، وبعضهم يُلزِم بها طلابَه، وأيضا بدأت بعض الكليات القرآنية بالعودة إلى الأخذ بالتحريرات.

٣- الترجيح بين التحريرات المختلفة. وهذا الحل يقرره أتباع مدرسة الأزميري، ويرون أنها أدق وأفضل التحريرات. هكذا يقولون.

ولكن هذا المسلك لم يكن حلا صوابا أيضا؛ لأنه يؤدي في النهاية إلى منع أوجه كثيرة جدا سيتضح في زماننا وبعد زماننا أن الصواب الأخذ بها.

٤- ضبط الرواية ونسبة كل رواية وكل تحرير وكل اختيار لصاحبه، وأن تراعى الأصول التي درج عليها القراء.

فما في "الشاطبية" -مثلا- هو الذي يلزم الشاطبي، فإذا استدرك عليها عالم فإننا نبين أن ذلك استدراك له، ولا نعزوه للشاطبي أو نقول: هذه تحريرات "الشاطبية".

فالحل هو القراءة بظاهر الكتب حتى يحصل اليقين بترك هذا الظاهر. ولا نقيد ما في ظاهر الكتب إلا باليقين، كنص المؤلف على ذلك صراحةً في موطن آخر، أو حكاية طلابه إياه عنه[١]، أو أن يمنع عالم وجها معينا وأسناده يمر به[٢]، ونحو ذلك. وأما الظنون فلا تقدح في الأخذ بظاهر كلام المؤلف.

---

(١) كما حكى السخاوي عن الشاطبي أنه كان لا يختار في المد مرتَبَتَيْ فويق القصر وفويق التوسط. فلهذا لا يُقرأ بهما من طريقه؛ لأنه لم يخترهما، وهل يؤخذ من طريقه بغير اختياره؟!

ومثاله أيضا: قول الشاطبي: "وخلفهمُ في ناس في الجر حصلا"، ظاهر كلامه هذا أن الإمالة في {الناس} المجرورة لأبي عمرو من روايتيه. ولكن السخاوي قال: "وهذا الخلاف منسوب في القصيدة إلى أبي عمرو دون الدوري والسوسي؛ لما ذكرت، وكان شيخُنا يقرأ بالإمالة له من طريق الدوري وبالفتح من طريق السوسي، وهو مسطور في كتب الأئمة كذلك" اهـ

(٢) مثلا: بعض زيادات القصيد لم يصححها ابن الجزري، ولم يقرئ بها؛ فحيث إننا نقرأ بمضمن "الشاطبية" من طريق ابن الجزري فلا نقرأ بها؛ لعدم اتصال سندها حينئذ؛ لأن كل أسانيد القراءات في زماننا تمر بابن الجزري، ولا يستثنى من ذلك إلا قراءة نافع؛ فللمغاربة فيها أسانيد لا تمر به.

وأُرشدُ القارئَ الكريمَ إلى ما كتبه المقرئ إيهاب فكري حيدر حول موضوع التحريرات عموما، وتحريرات "الشاطبية" خصوصا؛ مثل كتاب: "إنصاف الإمام الشاطبي"، و"تأصيل التحرير"، بالإضافة إلى ما تضمنه كتابه: "تقريب الشاطبية"، وكذلك ما كتبه الدكتور سامي بن محمد بن عبد الشكور في بحثه الموسوم بـ"ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع". وقد استفدتُ أكثر هذا المبحث من هذه المصادر.

وللوقوف على الزيادات التي لم يصححها ابن الجزري ارجع -على سبيل المثال- إلى "إنصاف الإمام الشاطبي"، فقد عقد لها فصلا خاصا.

ترجمة مختصرة للإمام عاصم[1]

- هو عاصم بن أبي النَّجُود، أبو بكر، الأسدي مولاهم، الكوفي، الحنّاط، القارئ.

واسم أبيه بَهْدَلَة (على الصحيح)، وقيل: عبد الله. وقيل: إن بهدلة هو اسم أمه.

- شيخ الإقراء بالكوفة، وأحَدُ القراء السبعة.
- معدود في صغار التابعين.
- كان صاحبَ سُنّةٍ، صالحًا، فاضلًا، عابَدًا، كثيرَ الصلاة، خيِّرًا، جامعا بين الفصاحة والإتقان، والتجويد والتحرير، ثَبْتًا في القراءة، رأسًا فيها، وكان مِن أقرَإِ الناس، وأحسنِهم صوتا بالقرآن. وكان ضريرا.
- قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وزِرٍّ بن حُبَيش الأسدي، وأبي عمرو الشيباني.
- تصدى لإقراء القرآن الكريم، وقرأ عليه خلق كثير لا يُحصون، أشهرهم: أبو بكر بن عياش، وحفص بن سليمان. وروى عنه جماعةٌ أحرُفًا من القراءة. وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالكوفة بعد شيخه أبي عبد الرحمن السلمي.
- ذَكَر أنه لم يخالف أبا عبد الرحمن في شيء من قراءته، وأن أبا عبد الرحمن لم يخالف عليًّا في شيء من قراءته.

وروى أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش، قال: كلُّ قراءةِ عاصم قراءةُ أبي عبد الرحمن إلا حرفا.

- روى الحديث عن أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وأبي وائل، وأبي صالح السَّمَّان، ومصعب بن سعد، وجماعة غيرهم. وقيل: إنه روى عن الحارث بن حسان البكري، ورفاعة بن يثربي -رضي الله عنهما-.
- روى عنه الأعمش، ومنصور، وعطاء بن أبي رباح، وشعبة، والسفيانان، والحمادان، وغيرهم.
- حديثُه مخرَّج في الكتب الستة، وليس بالكثير، وخرج له الشيخان متابعةً.

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/٣٤٠-٣٤١)، و«طبقات القراء» (١/٨٠-٧٥)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٨-٣٥٧)، و«غاية النهاية» (٢/٣١٧-٣١٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٢٥١-٢٥٠)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٧١).

- وثَّقَه جماعةٌ، وتكلم فيه آخرون من جهة حفظه، وليس هذا محلَّ بسطِ أقوالهم. ورجّح الذهبي أنه دُونَ الثبْتِ، صدوق يَهِمُ. وبنحوه قال الحافظ.
- توفي آخِرَ سنةِ ١٢٧، وقيل: سنةَ ١٢٨هـ، فلعله مات في أولها.

نسأل الله الكريم أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يجزيه خير الجزاء، وأن يسكنه فسيح جناته!

ترجمة مختصرة للإمام حفص[١]

- هو حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر، الأسدي، الكوفي، الغاضري، البزاز، القارئ. وكان يُقال له: (حُفَيص).
- ولد سنة ٩٠هـ.
- نشأ في الكوفة في بيت عاصم بن أبي النجود، حيث كان ربيبَ عاصمٍ، ومِن ثَمَّ صَحِبَه زمنا طويلا، فأخذ عنه قراءته عرضًا وتلقينًا، وقرأ عليه مِرارًا، حتى صار أضبطَ مَن روى القراءة عنه، وأعلمَ الناسِ بقراءته، وكان الأوّلون يَعُدُّونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ على عاصم.
- كان صالحًا، صاحبَ علمٍ وفهمٍ.
- غادر الكوفة إلى بغداد بعد تأسيسها سنة ١٤٥هـ فأقرأ بها، وجاور بمكة فأقرأ أيضًا بها. وظل متنقلا يعلِّمُ قراءةَ عاصمٍ حتى وفاته.
- كانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى علي -رضي الله عنه-، فقد ذكر أنه قال لعاصم: أبو بكر يخالفني! فقال: أقرأتك بما أقرأني أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، وأقرأته بما أقرأني زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود.
- ذَكَرَ أنه لم يخالف عاصمًا في شيء من قراءته إلا في حرف الروم ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ﴾؛ حيث قرأه بالضم، وقرأه عاصم بالفتح.
- قال ابن مجاهد: بينه وبين أبي بكر من الخلف في الحروف خمسمائة وعشرون في المشهور عنهما.
- روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا جماعةٌ، أشهرهم عمرو بن الصباح، وعبيد بن الصباح.

---

(١) ينظر: «طبقات القراء» (١/١٤٣-١٤١)، و«ميزان الاعتدال» (١/٥٥٥٨)، و«غاية النهاية» (١/٢٣٠-٢٢٩)، و«تهذيب التهذيب» (١/٤٥١-٤٥٠)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٥٧).

- قال الذهبي: «كان ثبتا في القراءة، واهيًا في الحديث؛ لأنه كان لا يتقن الحديث، ويتقن القرآن ويجوده، وإلا فهو في نفسه صادق».
- وقال الحافظ: «متروك الحديث، مع إمامته في القراءة».
- حدَّثَ عن عاصم، وعلقمة بن مرثد، وثابت البناني، وأبي إسحاق السبيعي، وخلْقٍ سواهم.
- وحدَّثَ عنه أبو شعيب صالح القوّاس، وحفص بن غياث، وعلي بن عيّاش، وآخرون.
- توفي سنة ١٨٠هـ على الصحيح. وقيل: بين الثمانين والتسعين.
- نسأل الله الكريم أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يجزيه خير الجزاء، وأن يسكنه فسيح جناته!

إسناد رواية حفص

قرأ حفص على عاصم، وهو قرأ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حَبيب السُّلَمي، وهو أخذ عن عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود ﷺ، خمستهم عن خاتم النبيين نبينا ورسولنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وقد اتصل سندي بحفص مِن طُرُقٍ، هذه بعضُها:

قرأتُ القرآن الكريم كلَّه برواية حفص من طريق الفيل من كتاب: «المصباح الزاهر» لأبي الكرم الشهرزوري على محمد بن إبراهيم بن محمد الإسكندراني، الشهير بمحمد سُكَّر، وهو على محمد بن عبد الحميد بن عبد الله بن خليل الإسكندراني، وهو على محمد بن عبد الرحمن الخليجي الإسكندراني، ونَفِيسة بنت أبي العلا الإسكندرانية، وهما على عبد العزيز بن علي بن كُحَيْل الإسكندراني، وهو على عبد الله بن عبد العظيم الدُّسُوقي، وهو على علي الحدَّادي الأزهري المصري، وهو على إبراهيم بن بَدَوي العُبَيْدي المصري، وهو على عبد الرحمن بن حسن الأُجْهُوري المصري، وهو على أبي السَّمَاح أحمد بن رجب البَقَري المصري، وهو على أبي الإكرام محمد بن قاسم البقري القاهري، وهو على عبد الرحمن بن شحاذة اليَمَني المصري، وهو قرأ على والده من أول القرآن إلى قول الله ﷻ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾، ثم توفي والدُه قبل أن يُكمل، فاستأنف ختمةً على تلميذِ والدِه أحمد بن أحمد بن عبد الحق السُّنباطي المصري.

وقد قرأ شحاذةُ اليمني على ناصر الدين محمد بن سالم الطَّبْلاوي المصري، وهو على أبي يحيى زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري السُّنَيْكِي المصري، وهو على زين الدين أبي النَّعِيم رضْوان بن محمد العُقْبي، وأبي القاسم طاهر بن محمد بن علي النُّوَيْري، وشهاب الدين أبي العباس أحمد بن أَسَد بن عبد الواحد الأُمْيُوطِي المصري، وشهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن يوسف القَلْقِيلِي الإسكندري، أَرْبَعَتُهُم قرءوا على أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجَزَري.

(ح) وقرأ عبد الرحمن بن شحاذة على علي بن محمد بن غانم المقدسي، وهو على محمد بن إبراهيم السَّمَدِيسي، وهو على الأميوطي.

(ح) قرأت القرآن كله برواية حفص من طريق «الشاطبية» على محمد الشريف بن إدريس حَوِيل الليبي، وهو على إبراهيم بن محمد كُشَيْدان الليبي، وهو على بكري بن عبد المجيد الطرابيشي الدمشقي، وهو على محمد سَلِيم بن أحمد الرفاعي الحُلْواني الدمشقي، وهو على والده أحمد بن محمد علي الرفاعي الحلواني الدمشقي، وهو على أحمد بن رمضان المَرْزُوقي المكّي، وهو على العُبَيْدي بالسند السابق.

(ح) وقرأ إبراهيم كشيدان على مصباح بن إبراهيم بن محمد الشيخ وِدْن الدُّسوقي (الشهير بمصباح ودن)، وهو على الفاضلي علي أبو لَيْلَة الدسوقي، وهو على عبد الله بن عبد العظيم الدسوقي بسنده السابق.

(ح) أخبرني عاليًا إبراهيم كشيدان برواية حفص من طريق «الشاطبية» إجازة، بالسند السابق.

(ح) قرأت من أول القرآن إلى منتصف سورة النساء برواية حفص من طريق الفيل من كتاب: «المصباح» على حسن بن مصطفى الورّاقي، وأجازني بما قرأتُ عليه وبباقي القرآن، وهو قرأ بعض القرآن بها على أحمد بن أحمد بن مصطفى بن أبي الحسن، ونفيسة بنت عبد الكريم زيدان القاهرية، وهما قرءا القرآن كله بها على أحمد بن عبد العزيز بن أحمد الزَّيَّات المصري، وهو على عبد الفتاح هُنَيْدي المصري، وهو على محمد بن أحمد الْمُتَوَلِّي، وهو على أحمد بن محمد الدُّرِّي المصري (الشهير بالتِّهامي)، وهو على أحمد بن محمد المصري (المعروف بسَلَمُونة)، وهو على العبيدي بالسند السابق.

(ح) قرأت من أول القرآن إلى الآية الثمانين من سورة آل عمران برواية حفص من من طريق «الشاطبية» على أبي حمزة رفعت بن حسن الشرقاوي، وأجازني بما قرأتُ وبباقي القرآن، وهو قرأ بها القرآن كله على نادي بن حداد القط، وهو على سعد بن أحمد أبو طالب، وهو على عبد المنعم بن حسن الخيّال، وهو على محمد بن علي بن خلف الحسيني، الشهير بالحداد، وهو على حسن بن خلف الحسيني، وهو على المتولي بسنده السابق.

أما رواية حفص من طريق «الشاطبية» فقرأ بها ابن الجزري على أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي البغدادي المصري، وهو على أبي عبد الله تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري، وهو على أبي الحسن كمال الدين علي بن شُجاع الهاشمي المصري الضرير (صِهر الشاطبي)، وهو على أبي محمد القاسم بن فِيرُّه الشاطبي الرُّعَيْني الأندلسي (صاحب «الشاطبية»)، وهو على أبي الحسن علي بن محمد بن هُذَيْل البَلنسي، وهو على أبي داود سليمان بن نَجَاح الأموي، وهو على أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (صاحب «التيسير»)، قال: «حدثنا بها أبو الحسن طاهر بن غلبون المقرئ، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي الضرير المقرئ بالبصرة، قال حدثنا أبو عباس أحمد بن سهل الأُشناني، قال: قرأت على أبي محمد عُبَيْد بن الصَّبَّاح، وقال: قرأت على حفص، وقال: قرأت على عاصم.

وقرأت بها القرآن كله على شيخنا أبي الحسن، وقال لي: قرأت بها على الهاشمي، وقال: قرأت على الأشناني، عن عبيد، عن حفص، عن عاصم».

وأما رواية حفص من طريق الفيل من كتاب: «المصباح» فقرأ بها ابن الجزري على أبي محمد البغدادي، وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الحنفي، وهما على التقي الصائغ، وهو على علي بن شُجاع، وهو على أبي الفضل محمد بن يوسف الغَزْنَوِيّ، وهو على أبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد الشهرزوري البغدادي (صاحب «المصباح»)، وهو على أبي الحسين أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف، وهو على أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر الحمَّامي، وهو على أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن بن البُخْتُري (المعروف بـ: الوَلِيّ)، وهو على أبي جعفر أحمد بن محمد بن حُمَيْد الفامي (الملقب بـ: الفِيل)، وهو على عمرو ابن الصَّبَّاح البغدادي، وهو على حفص.

طريق «الشاطبية» لرواية حفص

لحفص من طريق «طيبة النشر» ٥٢ طريقا، يجمع هذه الطرق طريقان رئيستان:

الأولى- طريق عبيد بن الصباح (ويتفرع منها ٢٤ طريقا).

الثانية- طريق عمرو بن الصباح (ويتفرع منها ٢٨ طريقا).

والمخطط التالي يبين لك كيف تنقسم هذه الطرق، ويبين من أين تتفرع طريق «الشاطبية»:

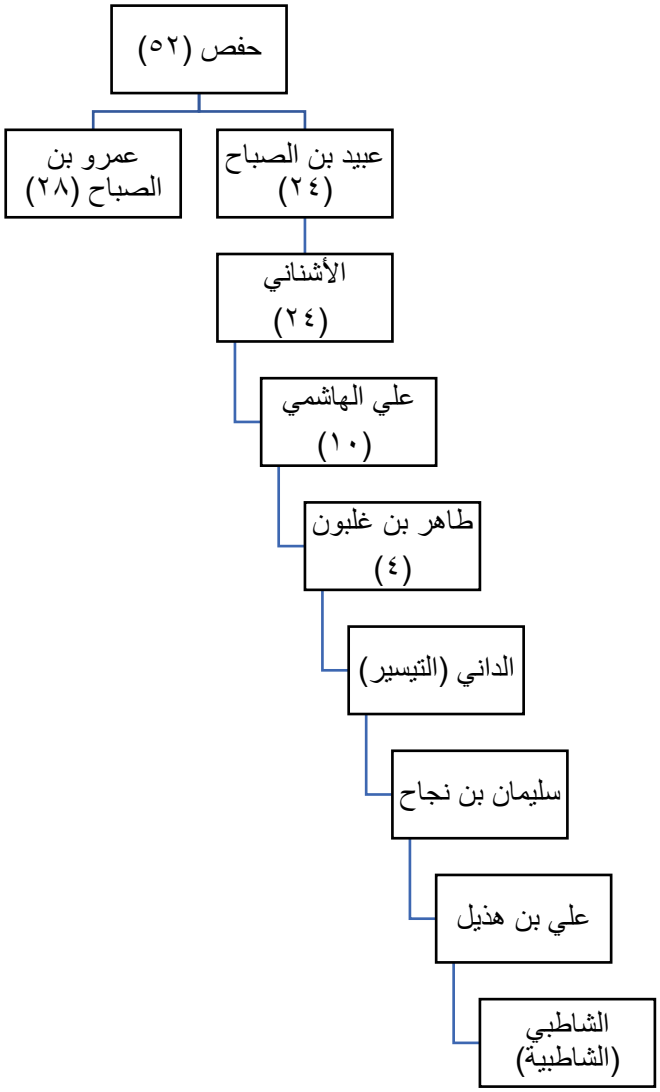

وهذه الطريق هي الطريق الرئيس التي يروي منها الشاطبي روايةَ حفص في قصيدته، وأما ما زاده على هذه الطريق فهو من طرقٍ أُخَر.

القسم الثاني

أبواب الأصول

هذا القسم يحوي شرحَ أبواب الأصول. وهي على النحو الآتي:

١- الاستعاذة.

٢- البسملة.

٣- هاء الكناية.

٤- المد والقصر.

٥- الهمزتان من كلمة.

٦- الهمزتان من كلمتين.

٧- الهمزُ المفردُ.

٨- النقلُ.

٩- الإظهار والإدغام.

١٠- أحكامُ النون الساكنة والتنوين.

١١- الفتحُ والإمالةُ وبين اللفظين.

١٢- أحكام الراءات.

١٣- أحكام اللامات.

١٤- الوقفُ على أواخر الكلم.

١٥- الوقفُ على مرسومِ الخط.

١٦- ياءاتُ الإضافة.

١٧- ياءاتُ الزوائد.

باب الاستعاذة

- تعريفها في عرف علماء القراءة: لفظٌ مخصوص يحصل به الالتجاء والاعتصام بالله من الشيطان الرجيم عند إرادة قراءة القرآن الكريم(١).
- ليست من القرآن -إجماعا-، ولكنها تُطلَب لقراءته.
- مستحبة عند الجمهور، وقال البعضُ بوجوبها(٢).
- صيغتُها المختارة من حيث الرواية هي: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ولا حرج على القارئ في الإتيان بغير هذه الصيغة مما صح عن أئمة القراء(٣).
- محلُّها قبلَ القراءة(٤).
- المختارُ الجهرُ بها(٥)، إلا في أربعة أحوال: إذا قرأ القارئ سرًّا، أو قرأ خاليًا ـ سواء قرأ جهرًا أو سرًّا ـ ، أو قرأ في الصلاة، أو قرأ في الدَّوْرِ ولم يكن في قراءته مبتدِئًا(٦) – ففي هذه الحالات الأربع يُستَحَبُّ له الإسرار بالتعوُّذ(٧).
- إذا قطع القارئُ تلاوتَه فإنه لا يخلو من حالين: إما أن يكون قطعُه بنيَّةِ الإعراض عن القراءة، وإما أن يكون لعارضٍ بنية العودة إلى القراءة.

ففي الحالة الأولى يعيد الاستعاذة، وفي الحالة الثانية؛ إن كان القطع لعارض اضطراري أو لأمر له علاقة بالقراءة ولم يَطُل القطعُ؛ لم يُعد، وإلا أعاد(٨).

---

(١) انظر «المنير في أحكام التجويد» (ص٢٧).

(٢) انظر «تفسير الطبري» (١٧/٢٩٤-٢٩٣)، و«تفسير ابن كثير» (١/١١٣) و(٤/٦٠٢)، و«النشر» (١/٢٥٨-٢٥٧)، و«تقريب النشر» (ص٣٣)، و«أضواء البيان» (٢/٤٤٣)، و«الموسوعة الفقهية الكويتية» (٤/٦).

(٣) انظر «النشر» (١/٢٥٢-٢٤٣)، و«تقريب النشر» (ص٣٣).

(٤) انظر «جمال القراء» (٢/٤٨٢)، و«النشر» (١/٢٥٧-٢٥٤).

(٥) قارن بـ«سراج القارئ» (ص٢٧)، و«النشر» (١/٢٥٣-٢٥٢)، و«تقريب النشر» (ص٣٣)، و«شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص٤٥)، و«مختصر بلوغ الأمنية» (ص١٤)، و«الطريق المأمون» (ص٢٩-٣٠).

(٦) وأما إن كان هو المبتدئَ فإنه يجهر؛ لأنه الآن صار في حينئذ بحضرة من يسمع قراءته. [«هداية القاري» (٢/٥٥٨)].

(٧) انظر «النشر» (١/٢٥٤)، و«إبراز المعاني» (ص٦١).

(٨) انظر «النشر» (١/٢٥٩).

والخريطة الذهنية التالية تلخص الحالات السابقة:

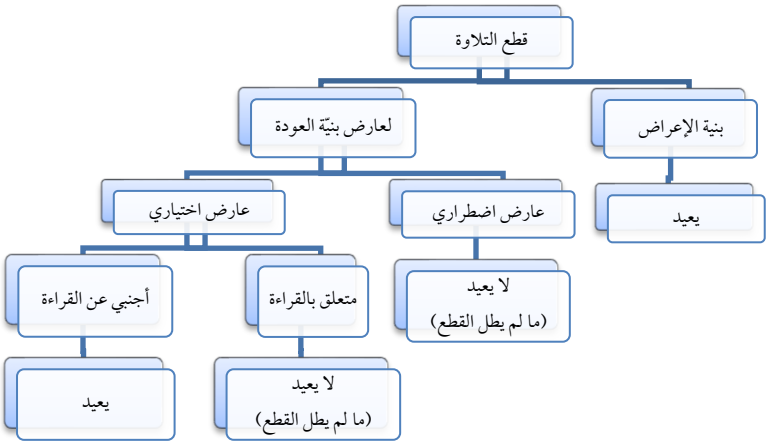

باب البسملة

- البسملة في اللغة والاصطلاح: قَوْلُ: (بسم الله الرحمن الرحيم). يُقَال: بَسْمَل بَسْمَلَةً؛ إِذَا قال أَوْ كَتَبَ: (بسم الله)[١].
- اتفق العلماء جميعُهم على أنها بعضُ آيةٍ من سورة النمل.

واتفق علماءُ العَدَدِ على عدمِ عدِّها أيةً مِن سورةٍ غيرِ الفاتحة، واختلفوا في كونها آية من الفاتحة[٢].

وأما الفقهاء فمذهبُ أكثرِهم أنها ليست آيةً من الفاتحة ولا مِن غيرها، وأنها آيةٌ واحدةٌ من القرآن كلِّه، أُنزلت للفصل بين السور، وذُكِرَت في أول الفاتحة[٣].

- تثبت البسملة عند افتتاح القراءة بأوائل السور سوى سورة التوبة، وأما عند افتتاح القراءة بغير أوائل السور[٤] فإنّ الأصل -في مذهب الشاطبي ومن وافقه- أن القارئ مخيَّر بين الإتيان بالبسملة وعدم الإتيان بها.

وفي حال إثبات البسملة يجوز مع الاستعاذة أربعةُ أوجه:

الأول – قطع الاستعاذة عن البسملة، وقطع البسملة عن أول المقروء ـ سواء أكان المقروءُ أولَ سورةٍ أم غيرَ ذلك ـ.

الثاني – قطعُ الأول ووصلُ الثاني بالثالث.

الثالث – وصلُ الأول بالثاني وقطعُ الثالث.

الرابع – وصل الجميع.

وفي حال عدم إثبات البسملة يجوز مع الاستعاذة وجهان[٥]:

---

(١) انظر «لسان العرب» (٤٠٣/٢) و(٥٦/١١)، و«المصباح المنير» (٤٩/١)، و«الموسوعة الفقهية الكويتية» (٨/ ٨٣).

(٢) انظر «المنير في أحكام التجويد» (ص٣٣).

(٣) انظر «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٨/ ٨٥-٨٣).

(٤) أي بما كان بعدَ أوَّلِها ولو بكلمة. [انظر «شرح طيبة النشر» للنويري (٢٩٣/١)].

(٥) انظر «النشر» (٢٥٧/١).

الأول – قطع الاستعاذة عن أول المقروء ـ سواء أكان المقروءُ أولَ التوبة أم غيرَ ذلك ـ.

الثاني – وصل الاستعاذة بأول المقروء.

- وتثبت البسملةُ بين كل سورتين، سواء أكانت السورة الأولى بعد الثانية في ترتيب المصحف أم قبلها، وسواء أكانت تتلوها مباشرة أم لا، بل حتى لو كانت السورةَ نفسَها ـ وذلك بأن يكرر القارئُ السورةَ ـ، وحينئذ يجوز لنا ثلاثةُ أوجُهٍ:

الأول – قطع آخر السورة الأولى عن البسملة، وقطع البسملة عن أول السورة الثانية.

الثاني – قطع الأول ووصل الثاني بالثالث.

الثالث – وصل الجميع.

وأما وصل الأول بالثاني وقطع الثاني عن الثالث فهو وجه ممتنع؛ لأن البسملة لأول السورة وليست لآخرها.

ويستثنى مما سبق ما لو كانت السورة الثانية سورة التوبة؛ فإننا لا نبسمل بينها وبين ما قبلها، سواء أكانت السورة التي قبلها سورة الأنفال أو غيرها[1]، وإنما لَنَا أحدُ الأوجهِ الآتية:

الأول – قطع آخر السورة عن أول التوبة.

الثاني – وصلهما.

الثالث – السكت بينهما سكتةً لطيفةً[2].

---

(١) ذكر العلماء في عدم ثبوت البسملة أولَ سورة التوبة أكثر من سبب، وباختلاف هذه الأسباب تختلف النتيجة المترتبة عليها، لذا ينبغي عليك –أخي القارئ– مراجعة كتب علوم القرآن للوقوف على ذلك الخلاف.

وأما الشاطبي فيرى أن عدم البسملة سببه أنها نزلت بالسيف، وبالتالي لا يكون هناك فرق في الحكم بين ما لو وصلتَ آخر الأنفال أو آخر أي سورة بسورة التوبة.

(٢) والسكت: قَطْعُ الصوتِ زمنًا هو دُونَ زمنِ الوقفِ عادةً مِن غَيْرِ تَنَفُّسٍ. [انظر «النشر» (١/٢٤٠)].

وتقديرُه بحركتين ليس صوابًا. [انظر «شرح المقدمة الجزرية» لأيمن سويد].

باب ميم الجمع

- **ميم الجمع:** هي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكَّرين حقيقةً أو تنزيلاً[١].
- ميم الجمع تسكن وصلا ووقفا، إلا في حالتين:

١- إن كانت متطرفة والتقت بساكنٍ بعدها (ولا يكون هذا إلا وَصْلاً)، فإنها تُحرَّك بالضمّ؛ تخلصا من التقاء ساكنين[٢]، نحو: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ﴾.

٢- إن كانت متوسطة، فإنها تضم مع الصلة، نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾.

---

(١) انظر «الإضاءة» (ص٥٨)، و«شرح النظم الجامع» (ص٨٥).

(٢) انظر: «الشاطبية» (ص١٠/ البيت ١١٢،١١٣)، و«النشر» (٢٧٤/١).

باب هاء الكناية[١]

هاء الكناية: هي عبارة عن هاء الضمير التي يُكَنّى بها عن المفردِ المذكرِ الغائبِ[٢].

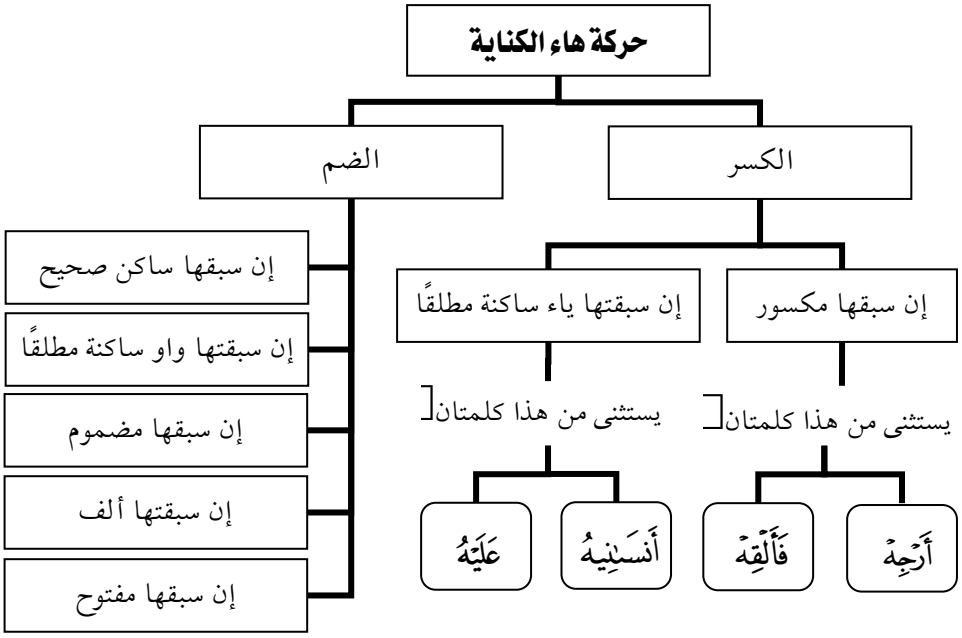

فوائد:

١- هاء الكناية أصلُها الضمُّ، إلا أن تقع بعد كسرة أو ياءٍ ساكنةٍ[٣]؛ فإنها حينئذ تكسر[٤].

٢- القاعدة السابقة تنطبق على هاءِ ضمير التثنية[٥] وهاءِ ضمير الجمع[٦].

---

(١) انظر: «الشاطبية» (ص١٣-١٤)، و«النشر» (٣١٣/١-٣٠٤)، و«تقريب النشر» (ص٤٧-٥٠).

(٢) انظر: «النشر» (٣٠٤/١)، و«إبراز المعاني» (ص١٠٣).

(٣) سواء أكانت هذه الياءُ الساكنةُ مدِّيَّةً لينيَّةً أم كانت لينيةً فقط.

(٤) انظر: «شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص٦٦)، و«إبراز المعاني» (ص١٠٣)، و«النشر» (٢٠٥/١-٢٠٤).

(٥) كما في نحو: ﴿ عَلَيْهِمَا ﴾.

(٦) كما في نحو: ﴿ عَلَيْهِم ﴾.

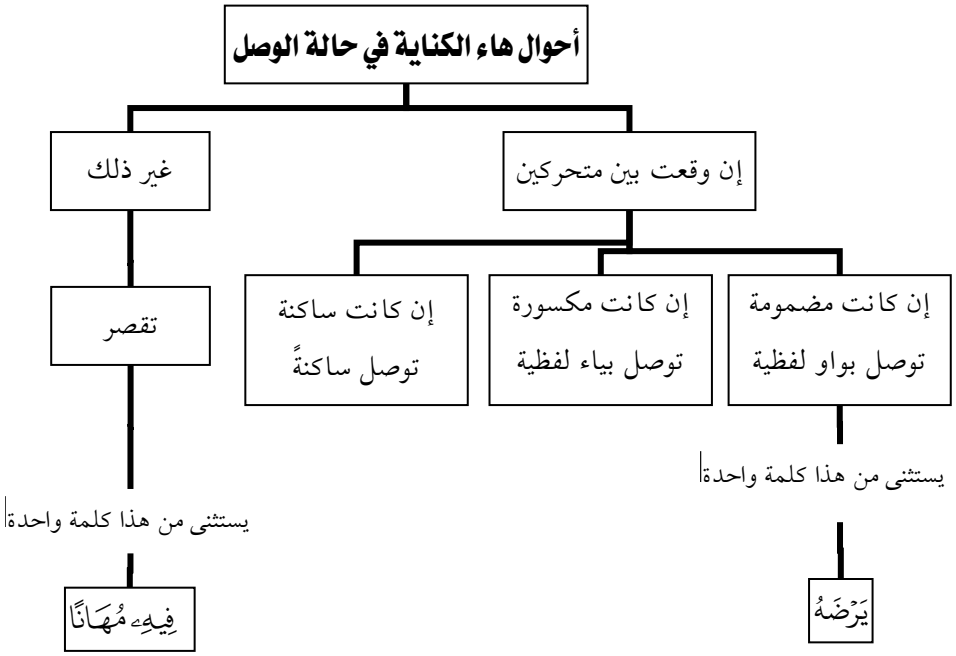

فوائد:

١- الهاءُ في اسم الإشارة: (هَٰذِهِ) توصل بياءٍ لفظيةٍ إن جاء بعدها حرفٌ متحركٌ، وتُقْصَر[١] إن جاء بعدها حرفٌ ساكنٌ[٢].

٢- بما أن الصلة ـ سواءٌ أكانت صلةَ هاءِ ضميرٍ أم صلةَ ميمِ جمعٍ ـ هي حرفُ مدٍّ؛ فهي إذَن تُمَدُّ مدًّا طبيعيًّا إن لم يأتِ بعدها همزٌ[٣]، وتُعامَلُ معاملةَ المدِّ المنفصلِ إن أتى بعدها همز[٤].

---

(١) القصر في هذا الباب يراد به حذف الصلة.

(٢) وذلك لالتقاء ساكنين.

(٣) ويُعرَف هذا المد بـ: «مد الصلة الصغرى».

(٤) ويُعرَف هذا المد بـ: «مد الصلة الكبرى».

باب المد والقصر

المد ـ في هذا الباب ـ هو عبارة عن زيادةِ مطٍّ في حرف المد[١] على المد الطبيعي[٢][٣].

و**القصر** ـ في هذا الباب ـ هو إبقاء المد الطبيعي على حاله دون زيادة[٤].

والزيادة المذكورة لا تكون إلا لسبب، وهو إما همز أو سكون[٥]. ومراتبُها أربعٌ[٦]، بيانُها في هذا الجدول:

مقدار المد بالحركات[٧]	مقدرا المد بالألِفَات[٨]	التعبيرات الاصطلاحية التي يعبَّر بها عنه
٣	ألف ونصف	فويق القصر
٤	ألفان	التوسط
٥	ألفان ونصف	فويق التوسط
٦	ثلاث ألفات	الطول أو الإشباع

(١) «حرف المد» ـ هنا ـ مفرَدٌ مضاف؛ فَيَعُمُّ كلَّ حروف المد. والتي هي الحروف الجوفية الثلاثة، وهي:

- الألف. ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون قبلها إلا مفتوحٌ.
- الياء الساكنة المكسورُ ما قبلها.
- الواو الساكنة المضمومُ ما قبلها.

(٢) سيأتي تعريف المد الطبيعي عند ذِكر أنواع المدود.

(٣)، (٤) انظر «النشر» (٣١٣/١).

(٥) لم أتعرض ههنا للكلام عن السبب المعنوي للمد؛ وذلك لأنه ليس من طريق «الشاطبية».

(٦) انظر: «فتح الوصيد» (١٧٨/١)، و«النشر» (٣٣٣/١)، و«تقريب النشر» (ص٥١)، و«تقريب الشاطبية» (ص٥٦٤).

(٧) الحركة: هي الْمُدة الزمنية اللازمة لنطقِ حرفٍ متحركٍ ـ مفتوحٍ أو مضمومٍ أو مكسورٍ ـ(*). فقولنا: «يُمَدُّ بمقدار حركتين» أي: يمد بزمن مساوٍ لزمنِ النطقِ بحرفين متحركين متتاليين.

(٨) الألِف يراد بها الْمُدة الزمنية اللازمة للنطق بألفٍ ممدودةٍ مدًّا طبيعيًا. ومن المعروف أن الألفَ الممدودةَ مدًّا طبيعيًّا قدرُها حركتان. فنخْلُصُ من هذا إلى أن مقدار الألف حركتان.

(*) انظر: «شرح المقدمة الجزرية» لأيمن سويد (الحلقة ٤٤)، و«الثمر اليانع» (ص٢٥). وانظر «الإنباء في تجويد القرآن» (ص٣٠).

أنواع المدود:

المدود في القرآن الكريم تنقسم بحسب الأصالة والفرعية إلى قسمين:

أولاً- المد الأصلي[١]:

تعريفه: هو الذي لا تقوم ذاتُ حرفِ المد دونَه، ولا يتوقف على سبب[٢].

مقداره: حركتان.

أقسامه: يُقسم إلى قسمين[٣]:

الأول – **الكَلِمِيّ**: وهو ما كان موجودًا في كلمة.

الثاني – **الحرفي**: وهو ما كان موجودًا في هجاءِ حرفٍ من الحروف المقطَّعَة الواقعة في فواتح السور. وينحصر وجودُ هذا القسم في خمسة أحرفٍ مجموعة في جملة: «حَيٌّ طَهُرَ».

ويندرج تحت المد الأصلي ما يأتي:

١- **مد البدل:**

صورتُه: أن تأتي همزتان أولاهما متحركة وثانيَتُهما ساكنة، ففي هذه الحالة تُبدَل الهمزةُ الثانيةُ حرفَ مدٍّ مِن جِنْسِ حركةِ الهمزة الأولى.

ويُلحق بمد البدل كل همز ممدود ولم يكن أصلُ حرف المد همزةً ساكنةً.

٢- **مد الصلة الصغرى:**

صورتُه: أن يتلوَ صلةَ هاءِ الضمير أو صلةَ ميمِ الجمع حرفٌ غيرُ الهمزة[٤].

٣- **مد العِوَض:**

تعريفه: وهو التعويض عن تنوينِ النصبِ بألف عند الوقف[٥].

---

(١) ومن أسمائه ـ أيضًا ـ: «المد الطبيعي» و«المد الذاتي». [انظر: «الإضاءة» (ص١٧)، و«مختصر العبارات» (ص١١١)].

(٢) انظر: «النشر» (٣١٣/١)، و«التمهيد» (ص٥٤).

(٣) انظر: «هداية القاري» (٢٧٤/١-٢٧٠).

(٤) انظر: «المنير في أحكام التجويد» (ص١٣٥).

(٥) انظر: «نهاية القول المفيد» (ص١٤٩)، تحقيق «المنير في أحكام التجويد» (ص١١٩-١٢٠).

ويستثنى من ذلك ما لو كان الموقوفُ عليه هاءَ التأنيث؛ فإنها تُبدل عند الوقف هاءً ويوقف عليها بالسكون المحض فقط.

ثانيا- المد الفرعي[١]:

تعريفه: هو الزائد على المد الطبيعي لسببٍ.

ويندرج تحته ما يأتي:

١- **المد المتصل:**

صورتُه: أن يقع الهمزُ بعد حرف المد واللين في كلمة واحدة[٢].

مقداره: أربع حركات[٩].

٢- **المد المنفصل:**

صورته: أن يقع الهمز بعد حرف المد واللين بشرط انفصاله عنه، وذلك بأن يكونَ حرفُ المد واللين آخِرَ كلمة ويكونَ الهمزُ أولَ الكلمة التي تليها. ويستوي في ذلك الانفصالُ الحقيقيُّ والحُكْميُّ[٤][٥].

مقداره: أربع حركات[٦].

٤- **مد الصلة الكبرى:**

صورتُه: أن يتلوَ صلةَ هاءِ الضمير أو صلةَ ميمِ الجمع همزةٌ[٧].

وهو ملحق بالمد المنفصل.

---

(١) ومن أسمائه ـ أيضًا ـ: «المد الزائد» و«المد المزيدي».

(٢) انظر «مختصر العبارات» (ص١١٥-١١٦).

(٤) الانفصال الحقيقي: هو أن يكون حرف المد واللين ثابتًا رسمًا ولفظًا، نحو: ﴿ فِي أَنفُسِهِمْ ﴾.

والانفصال الحكمي: هو أن يكون حرف المد واللين ثابتًا لفظًا لا رسمًا، ومنه: ياءُ النداء، وهاءُ التنبيه، وصلةُ هاء الضمير، وصلةُ ميم الجمع، وما إلى ذلك من كل حرفِ مدٍّ حُذِفَ رسمًا وثبت لفظًا. [انظر: «إبراز المعاني» (ص١١٤)، و«سراج القارئ» (ص٤٩)، و«الإضاءة» (ص١٨)، و«الطريق المأمون» (ص٥٥)، و«شرح المقدمة الجزرية» للحَمَد (ص٥١٤)].

(٥) «الطريق المأمون» (ص٥٤-٥٥)، و«مختصر العبارات» (ص١١٧).

(٦)، (٩) انظر: «فتح الوصيد» (١/١٧٨)، و«النشر» (١/٣٣٣)، و«تقريب النشر» (ص٥١).

(٧) انظر «المنير في أحكام التجويد» (ص١٣٥).

٣- **المد العارض للوقف:**

تعريفه: هو أن يأتي بعدَ حرفِ المدِّ أو حرفِ اللينِ حرفٌ ساكنٌ سكونًا عارضًا بسبب الوقف[١][٢].

مقداره: حركتان، أو أربع، أو ستٌّ[٣].

٤- **المد اللازم:**

تعريفه: هو أن يأتي بعد حرف المد حرفٌ ساكنٌ في حالتَي الوصل والوقف[٤].

مقداره: ست حركات.

أقسامه: ينقسم إلى قسمين[٥]:

الأول – **المد اللازم الكَلِمِيّ:** وهو أن يجتمع حرفُ المد والسكونُ الأصلي في كلمة واحدة.

وهو نوعان: مخفَّفٌ[٦]، ومثقَّلٌ[٧].

---

(١) وبعضُ العلماء يفرِّق بين ما كان فيه الحرفُ السابقُ للساكنِ العارضِ حرفَ مدٍّ ولينٍ أو حرفَ لينٍ فقط؛ فيطلِق على الأول اسمَ: «المد العارض للوقف» أو: «المد العارض للسكون»؛ وعلى الثاني اسمَ: «مد اللين».

وسواءٌ فرَّقْنا بينهما في التسمية أو لم نفرِّق؛ فاعلمْ أنَّ بينهما فروقًا؛ منها:

١- أن الأول هو الأصل، والثاني حُمِلَ عليه.

٢- أن الأَوْلى في الأول الإشباع، والأَوْلى في الثاني هو القصر.

٣- أن الأول أقوى من الثاني؛ فإن الأول لا بد أن يكون أكبرَ من الثاني أو مساويًا له.

(٢) انظر «نهاية القول المفيد» (ص١٤٠)، و«الإضاءة» (ص٢٠).

(٣) انظر: «النشر» (٣٣٦/١) و(٣٤٩/١)، و«التمهيد» (ص١٧٦)، و«شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص٧٦)، و«شرح طيبة النشر» للنويري (٤٠٥/١-٤٠٢).

(٤) انظر «مختصر العبارات» (ص١١٤).

(٥) انظر «نهاية القول المفيد» (ص١٣٦-١٤٠).

(٦) وهو ما كان فيه السكون الأصلي غيرَ مدغَمٍ فيما بعدَه.

(٧) وهو ما كان فيه السكون الأصلي مدغَمًا فيما بعدَه.

الثاني – **المد اللازم الحرفي:** وهو أن يجتمع حرفُ المد والسكونُ الأصلي في هجاءِ حرفٍ من الحروف المقطَّعَة الواقعة في فواتح السور. وينحصر وجود هذا القسم في سبعة أحرفٍ مجموعةٍ في قول بعضِهم: «سَنَقُصُّ لَكُم»[(١)].

وهو نوعان ـ أيضًا ـ: مخفَّفٌ، ومثقَّلٌ.

تنبيهات:

– إذا اجتمع سببا مدٍّ على حرف مدٍّ واحدٍ؛ فإننا نُعْمِل السبب الأقوى منهما ونهمل الأضعف، وهذا عند اختلافهما في المقادير، أما عند اتفاقهما فإننا نعملهما معا.

وأقوى المدود المد اللازم، ثم المتصل، ثم العارض، ثم المنفصل، ثم البدل.

وهذه القاعدة تُعرف بـ:(قاعدة أقوى السببين في المد)[(٢)].

– إذا تغيَّر سببُ المدِّ ـ سواء بالتسهيل أو بالإسقاط ـ جاز لنا أمران: الاعتداد بالأصل[(٣)]، والاعتداد بالعارض[(٤)].

– للمدود ألقاب أخرى يستعملها بعض العلماء[(٥)].

---

(١) لم أذكر حرفَ العينِ بين هذه الحروف؛ وذلك لأني أذهبُ مذهبَ مَن يرى أن المد في «عَين» ـ في فاتحَتَيْ مريم والشوري ـ ملحَقٌ بمد اللين لا بالمد اللازم الكلمي. وحجتنا في ذلك أمران:

الأول – أن الياء فيها هي ياءٌ لينيةٌ فقط وليستْ ياءً مدّيّةً لينيةً.

الثاني – أن المد اللازم لا يكون إلا مُشْبَعًا، بينما الياء في «عَين» يجوزُ فيها الطول والتوسط من طريق «الشاطبية»، والطول والتوسط والقصر من طريق «طيبة النشر». والله ـ تعالى ـ أعلم. [انظر «شرح المقدمة الجزرية» لأيمن سويد (الحلقة ٤٩)].

(٢) انظر لذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ: «النشر» (٣٦٢/١-٣٥٠)، و«شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص٧٦)، و«شرح طيبة النشر» للنويري (٤١٠/١-٤٠٥)، و«هداية القاري» (٣٥٣/١-٣٥١)، و«شرح المقدمة الجزرية» لأيمن سويد (٤٠٥/١-٤١٠).

(٣) انظر «تقريب الشاطبية» (ص٥٧٠).

(٤) انظر لذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ: «النشر» (٣٦٢/١-٣٥٤).

(٥) انظر لذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ: «جمال القراء» (٥٢٤/٢-٥٢٢)، و«نهاية القول المفيد» (ص١٤٤-١٤٩)، و«الإضاءة» (ص١٨-٢٢)، و«مقدمات في علم القراءات» (ص١٣٠-١٣٢)، و«مختصر العبارات» (ص١٠٦-١١٩).

فصل

الألفات السبع

يطلَق هذا المصطلح في رواية حفص عن عاصم على سبع ألفات في سبع كلمات في القرآن الكريم تثبت وقفاً وتسقط وصلاً، هي:

١- ألف ﴿أَنَاْ﴾ في كل القرآن(١).

٢- ألف ﴿لَّـٰكِنَّا۠﴾(٢) [الكهف: ٣٨](٣).

٣- ألف ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠](٤).

٤- ألف ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦](٣).

٥- ألف ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧](٣).

٦- ألف ﴿سَلَـٰسِلَا۠﴾ [الإنسان: ٤]، وهذه الكلمة فيها وجهان:

- حذف الألف وصلاً لا وقفاً.
- حذفها في الحالين(٥).

٧- ألف ﴿قَوَارِيرَا۠﴾(٦) [الإنسان: ١٥](٧).

---

(١) انظر: «الشاطبية» (ص٤٢/ البيت ٥٢١)، و«النشر» (٢/٢٣٠- ٢٣١).

(٢) هذه الألف هي ألف (أنا)؛ حيث إنّ أصلَها: (لكنْ أنا)، فحكمها حكمها، وإنما أفردناها بالذكر تنبيها عليها؛ حتى لا يُظن خلافُ ذلك.

(٣) انظر: «الشاطبية» (ص٦٦/ البيت ٨٣٩)، و«النشر» (٢/٣١١).

(٤) انظر: «الشاطبية» (ص٧٧/ البيت ٩٦٩)، و«النشر» (٢/٣٤٧).

(٥) انظر: «الشاطبية» (ص٨٨/ لأبيات ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥)، و«النشر» (٢/٣٩٤- ٣٩٥).

(٦) وردت هذه الكلمة مرتين متتاليتين في سورة الإنسان، التي أَلِفُها من الألفات السبع هي الأولى، وأما الثانية فليست كذلك، وإنما ألفها محذوفة وصلاً ووقفاً.

(٧) انظر: «الشاطبية» (ص٨٨/ لأبيات ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥)، و«النشر» (٢/٣٩٥ -٣٩٦).

باب الهمزتين من كلمة

- **الهمزتان من كلمة:** هما همزتا القطع المتحركتان المتلاصقتان الواقعتان في كلمة واحدة[١].
- في هذا الباب لا تأتي أُولى الهمزتين إلا مفتوحة، وأما ثانيَتُهُما فتارة تكون مفتوحة وتارة مضمومة وتارة مكسورة.
- جميع همزات هذا الباب تُقرأ بالتحقيق، إلا همزة ﴿ءَأَعۡجَمِيّٞ﴾، فإنها تُقرأ بتسهيل الهمزة الثانية بين الهمزة وبين الألف[٢].□

(١) انظر «الطريق المأمون» (ص٨٩)، و«شرح النظم الجامع» (ص٢٩).

(٢) انظر: «الشاطبية» (ص١٥-١٧/ الأبيات ١٨٣- ٢٠١)، و«النشر» (٣٦٢/١- ٣٨٢).

فصل
الاستفهام المكرر

- **الاستفهام المكرر:** هو اجتماع همزتين في كلمةٍ وبعدَها كلمةٌ أخرى ذاتُ همزتين[١].
- قرأ حفص في مواضع الاستفهام المكرر بالاستفهام في كِلا الاستفهامين، باستثناء الذي في سورة العنكبوت؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[٢]؛ فإنه قرأ فيه بالإخبار في الأول، وبالاستفهام في الثاني[٣].

---

(١) انظر: «النشر» (٣٧١/١)، و«مختصر العبارات» (ص٢٢).

(٢) سورة العنكبوت: ٢٨ - ٢٩.

(٣) انظر «النشر» (٣٧٤/١-٣٧٢).

فصل

دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل[١]

إذا دخلت همزةُ الاستِفهامِ على هَمْزَة الوصْلِ؛ ثَبَتَتْ هَمْزة الاستفهام وسقَطَتْ هَمْزَةُ الوَصْل[٢]، إلا إذا كانت إن ابتُدِئَ بها يُبتدَأُ بها مفتوحة[٣]؛ فإنها حينئذٍ نبقي همزة الوصل؛ لئلا يشتبه الاستفهام بالخبر، ونعاملها بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى- إبدالها ألِفًا[٤]، وحينئذ الألفُ المُبْدَلَةُ من الهمزة ستلتقي بالساكن الذي كان يلي هذه الهمزة، وهذا الساكنُ سكونُه لازم، فحينئذ لا بد مِن مَدِّ الألفِ مدًّا مُشبَعًا.

الطريقة الثانية- تسهيلُها.

---

(١) انظر: «الشاطبية» (ص١٦/ الأبيات ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤)، و«النشر» (١/٣٧٨-٣٧٧).

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿ أَطَّلَعَ ﴾. أصلُها: أَ + اِطَّلَعَ.

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾. أصلُها: أَ + اَلذَّكَرَيْنِ.

(٤) وهذا المد يطلِق عليه البعضُ: «مدّ الفَرْق» [انظر «جمال القراء» (٢/٦٣٢)].

باب الهمزتين من كلمتين

- **الهمزتان من كلمتين:** هما همزتا القطع المتحركتان المتلاصقتان في الوصل الواقعتان في كلمتين[١].
- جميع همزات هذا الباب تُحَقَّقُ، سواء اتفقت الهمزتان في الحركة أم اختلفتا.

(١) انظر «الوافي» (ص٩١).

باب الهمز المفرد

- **الهمز المفرد**: هو الهمز الذي لم يلاصق مِثلَه[١].
- يكون الهمز المفرد ساكنا ومتحركا.
- يحقق حفصٌ الهمزَ المفردَ، ولا يبدل ولا يسهل منه إلا كلمتين، هما: ﴿هُزُوًا﴾، و﴿كُفُوًا﴾، حيث أبدل الهمزة واوًا[٢].

(١) انظر «شرح طيبة النشر» للنويري (٤٤٨/١).

(٢) انظر «المنير في أحكام التجويد» (ص٢٥٦).

باب النقل

- **النقل:** تحويل حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها مع حذف الهمزةِ[١].
- لم ينقل حفص شيئا مما صح فيه النقل عن غيره من القراء[٢].

(١) انظر «إبراز المعاني» (ص٤٢)، و«النشر» (١/٤٠٨)، و«شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص٩٥-٩٦).

(٢) انظر: «الشاطبية» (ص١٩)، و«النشر» (١/٣٥٩-٣٥٧) و(١/٤١٤-٤١٠).

باب الوقف على الهمز

يحقق حفصٌ الهمزَ عند الوقف على الكلمة، سواء أكان الهمزُ متحركًا أم ساكنًا، متوسطًا أم متطرفًا[١].

(١) انظر «المنير في أحكام التجويد» (ص٢٥٦).

باب الإظهار والإدغام

الإظهار: أن يؤتى بالحرفين منطوقًا بكلٍّ واحدٍ منهما على صورته مُوَفًّى جميعَ صفتِه مخلصًا إلى كمالِ بِنْيَتِه(١).

أو نقول: النطق بالحرف من مخرجه، موفى جميع صفته.

الإدغام: هو أن تصل حرفا ساكن بحرف متحرك فَتُصَيِّرَهُما حرفًا واحدًا مشددًا من جنس الثاني يرتفع المخرج عنهما ارتفاعة واحدةً(٢).

أو نقول: هو اللفظ بحرفَين حرفًا واحدًا كالثاني مشدَّدًا(٣).

والإظهار هو الأصل، والإدغام فرع عنه.

من أصول الإدغام في النطق العربي(٤):

- أن يكون الحرف الأول ساكنًا، فإن كان متحركا تَوَقَّفَ حصولُ الإدغام على حذف الحركة، ويسمى حينئذ إدغامًا كبيرًا.
- أن الإدغام يكثر الإدغام في حروف الفم واللسان، ويقل في حروف الحلق والشفتين.
- أن الأضعف يُدغَم في الأقوى، ولا يُدغم الأفضلُ في الأنقَص.
- أنه كلما تقاربت المخارج وتدانت حَسُن الإدغام، وكلما تباعدت حَسُن الإظهار.

وينقسم الإدغام إلى قسمين(٥):

١- **كبير:** وهو ما كان الأولُ مِن الحرفين متحركًا.

٢- **صغير:** وهو ما كان الأولُ منهما ساكنًا.

---

(١) انظر «مرشد القارئ» (ص٢٧٨)، و«التمهيد» (ص٦٩)، و«الإضاءة» (ص١١).

(٢) انظر «إبراز المعاني» (ص٦٦٠)، و«سراج القارئ» (ص٣٣)، و«التجويد المصور» (٢٣١/١).

(٣) «النشر» (٢٧٤/١)، وانظر «إبراز المعاني» (ص٨٧)، و«سراج القارئ» (ص٣٨)، و«التمهيد» (ص٦٩).

(٤) «شرح المقدمة الجزرية» للحمد (ص٤٢٦).

(٥) انظر «النشر» (٢٧٥/١-٢٧٤).

والمقصودُ ذِكْرُه من الإدغام في هذا المختصر هو الإدغام الصغير؛ إذ هو المتعلق برواية حفص؛ لأن الإدغام الكبير لم يقع في رواية حفص إلا في كلمات معدودة[١]؛ لذا تركتُ ذكرَه هنا.

ومن أمثلة الإدغام الكبير في رواية حفص: ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾، و﴿ مَكَّنِّي ﴾، و﴿ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ ﴾، و﴿ تَأۡمَنَّا ﴾.

أما ﴿ تَأۡمَنَّا ﴾[٢] فأصلُها: (تأمَنُنَا) ـ بنونين؛ مضمومة فمفتوحة ـ وفيها وجهان:

الأول – إخفاء النون الأولى.

وكيفيته: أن تخطف الحركة وتسرع بها حتى يذهب بعضُها. وقُدِّرَ الذاهبُ بالثلث.

الثاني – إدغام النون الأولى في النون الثانية مع الإشمام.

وكيفية أداء هذا الإشمام: أن تضم شفتيك بُعَيْدَ تسكين النون الأولى كهيئتهما عند النطق بالضمة، وتُبقِيهما بهذا الوضع إلى أن ينتهي زمن الغنة، فإذا انتهى زمن الغنة تفتحُ فمك على النون الثانية[٣].

وأما ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾، و﴿ مَكَّنِّي ﴾[٤]، و﴿ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ ﴾، فأصلُها: (أتحاجونَني)، و(مَكَّنَني)، و(تأمرونَني)؛ فأُدْغِمَت النون الأولى في الثانية في كلٍّ؛ فصار النطق بنون واحدة مشددة.

وأما ﴿ نِعِمَّا ﴾ وأمثالُها فهي مما اتُّفِقَ عليه في هذا الباب بين القراء، لا مِما وقع فيه الخلاف.

ولعل سبب الإدغام الكبير فيما سبق هو أنها رُسِمَت على وجه الإدغام.

وفيما يلي الكلامُ على الإدغام الصغير:

- **أسبابه**[٥]:

١- **التماثل:** وهو أن يتفق الحرفان مخرجًا وصفةً.

---

(١) انظر «النشر» (١/٣٠٤-٢٨٠).

(٢) انظر: «الشاطبية» (ص٦١/ الأبيات ٣٧٣، ٣٧٤)، و«النشر» (١/٣٠٤-٣٠٣)، و«تقريب النشر» (ص٤٦-٤٧).

(٣) ولعل هذا الوصف يقرِّبُ المسألةَ أكثر: { تَأْمَنْ[ضم الشفتين]نَا }.

(٤) انظر: «الشاطبية» (ص٥٧٧/ البيت ٨٥٤)، و«النشر» (١/٣٠٣).

(٥) انظر «النشر» (١/٢٧٩-٢٧٨).

٢- **التجانس:** وهو أن يتفق الحرفان مخرجا ويختلفا في بعض الصفات.

٣- **التقارب:** وهو أن يتقارب الحرفان في المخرج والصفة معا، أو في المخرج دون الصفة، أو في الصفة دون المخرج.

- **شروطه**[١]:

١- تَقَدُّم الساكن.

٢- أن لا يكون الحرفُ الأولُ حرفًا حلقيًّا (وهذا الشرط خاص بالمتجانسين والمتقاربين؛ لأن المتماثلين يدغمان مطلقًا).

٣- أن لا يكون الساكنُ هاءَ سكت[٢] (وهذا خاص بالمثلين).

- **أقسامه:**

ينقسم باعتبار حُكْمِهِ إلى ثلاثة أقسام[٣]:

١- **واجب:** وهو ما اتفق القراء على إدغامه.

٢- **وممتنع:** وهو ما لم يُدغِمه أحدٌ منهم.

٣- **جائز:** وهو ما اختُلف فيه بين القراء؛ فأدغَمَه بعضُهم وأظهَرَه البعض الآخر.

وينقسم باعتبار الكمال والنقصان إلى قسمين[٤]:

١- **كامل:** وهو أن يسقط المدْغَم[٥] ذاتًا وصفةً بإدغامه في المدْغَم فيه، وبذلك يصير المدْغَم والمدْغَم فيه حرفًا واحدًا مشددًا.

وسمي: (إدغامًا كاملاً) لاستكمال التشديد.

---

(١) انظر «الإضاءة» (ص١٣).

(٢) وهذا الشرط اختلفوا فيه؛ فمنهم من اعتبره ـ وهم الجمهور ـ ومنهم من لم يعتبره. وارجع إلى تفصيل ذلك في «هداية القاري» (٢٣٧/١).

(٣) انظر «النشر» (٣٧٥/١)، و«مقدمات في علم القراءات» (ص١٣٠).

(٤) انظر «هداية القاري» (٢٣٦/١-٢٣٥).

(٥) يُراد بسقوط المدغَم: سقوطه في اللفظ لا في الخط.

٢- **ناقص:** وهو أن يسقط المدغَم ذاتا لا صفة بإدغامه في المشدد فيه، أي تزول ذاته ويبقى شيء من صفاته[١]. وبذلك يصير المدغم والمدغم فيه حرفًا واحدًا مشددًا تشديدًا ناقصًا[٢].

وسمي بذلك لأنه غير مستكمل التشديد؛ وذلك من أجل بقاء صفة المدغَم.

والتقسيم التالي يبين مذهب حفص في الإدغام الصغير[٣]:

---

(١) والصفة التي تبقى في الإدغام الناقص إما أن غنة، وإما إطباق، وإما استعلاء.

فالغنة تكون في إدغام النون الساكنة في الواو والياء، وأيضا في الميم ـ على قول من يرى أن الغنة للنون لا للميم ـ والإطباق يكون في إدغام الطاء في التاء في نحو: ﴿ أَحَطتُ ﴾، والاستعلاء يكون في إدغام القاف في الكاف في ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾ ـ على مذهب الجمهور ـ

انظر «جهد المقلّ» (ص١٨٤).

(٢) وذهب جماعة من علماء التجويد إلى تسميةِ واعتبارِ ما بقيت فيه الغنةُ إخفاءً وليس إدغامًا، قالوا: لأن حقيقة الإدغام الصحيح أن يكون لفظ الأول من الحرفين كلفظ الثاني، فيصير مخرجه من مخرجه، فلا يبقى للمدغم أثر، فلو كان إدغاما صحيحا لذهبت الغنة بانقلاب النون إلى حرف لا غنة فيه، فلذا هو في الحقيقة إخفاء.

وذكر السخاوي أنهم عندما يقولون له إدغام فإنما يقولونه مجازا.

ومنهم من قال: هو كالإخفاء.

بينما أطلق عليه آخرون إدغامًا ناقصًا؛ تفريقًا بينه وبين الإدغام الصحيح من جهة، وبين الإخفاء من جهة أخرى.

قالوا: لأن وجود الغنة فيه بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿ أَحَطتُ ﴾ و﴿ بَسَطتَ ﴾، والدليل على أنه إدغامٌ وجودُ التشديد فيه، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء.

وهذا الذي استقر عليه الأمر عند المتأخرين.

وعلى كل حال؛ فهذا الخلاف لفظي، ولا وجود له من الناحية الأدائية.

انظر «شرح المقدمة الجزرية» للحمد (ص٤٧٦-٤٧٧).

(٣) انظر: «الشاطبية» (ص٢١-٢٤)، و«النشر» (٢/٢٩-٢)، و«تقريب النشر» (ص٨٠-٨٦).

تنبيه: لم أُفرِّق في هذا التقسيم بين الإدغام الواجب والجائز. ومن أراد التفصيل فليرجع إلى كتب الخلاف.

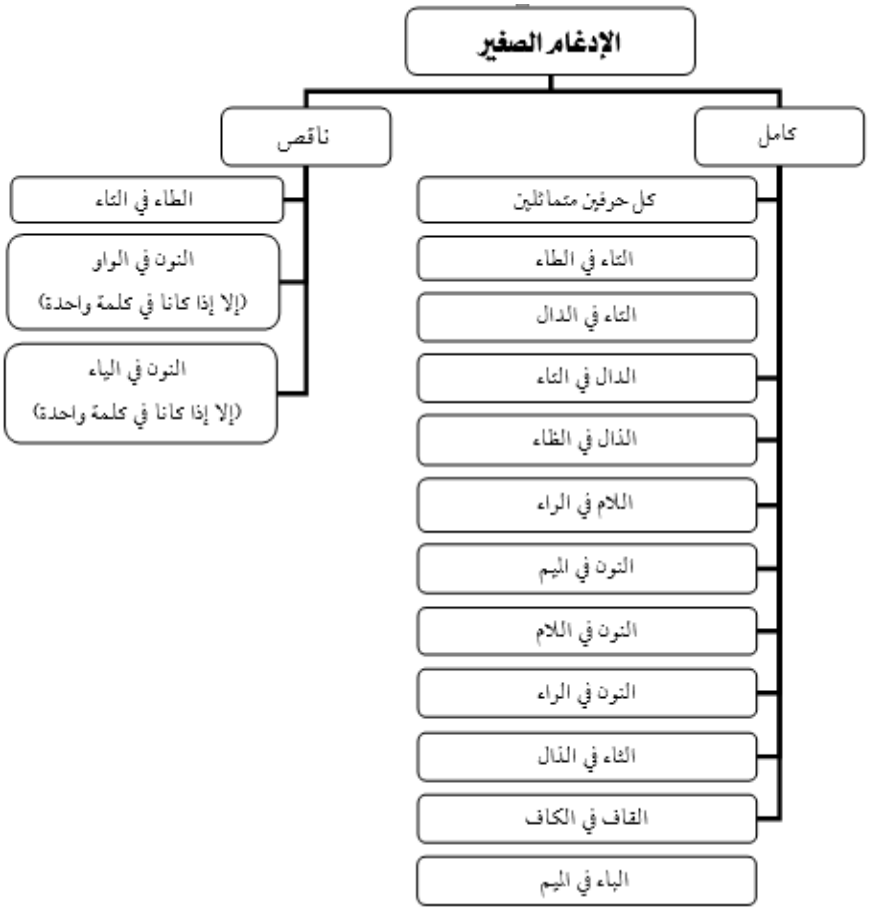
الإدغام الصغير
كامل
ناقص
كل حرفين متماثلين
التاء في الطاء
التاء في الدال
الدال في التاء
الذال في الظاء
اللام في الراء
النون في الميم
النون في اللام
النون في الراء
الثاء في الذال
القاف في الكاف
الباء في الميم
الطاء في التاء
النون في الواو
(إلا إذا كانا في كلمة واحدة)
النون في الياء
(إلا إذا كانا في كلمة واحدة)

باب أحكام النون الساكنة والتنوين

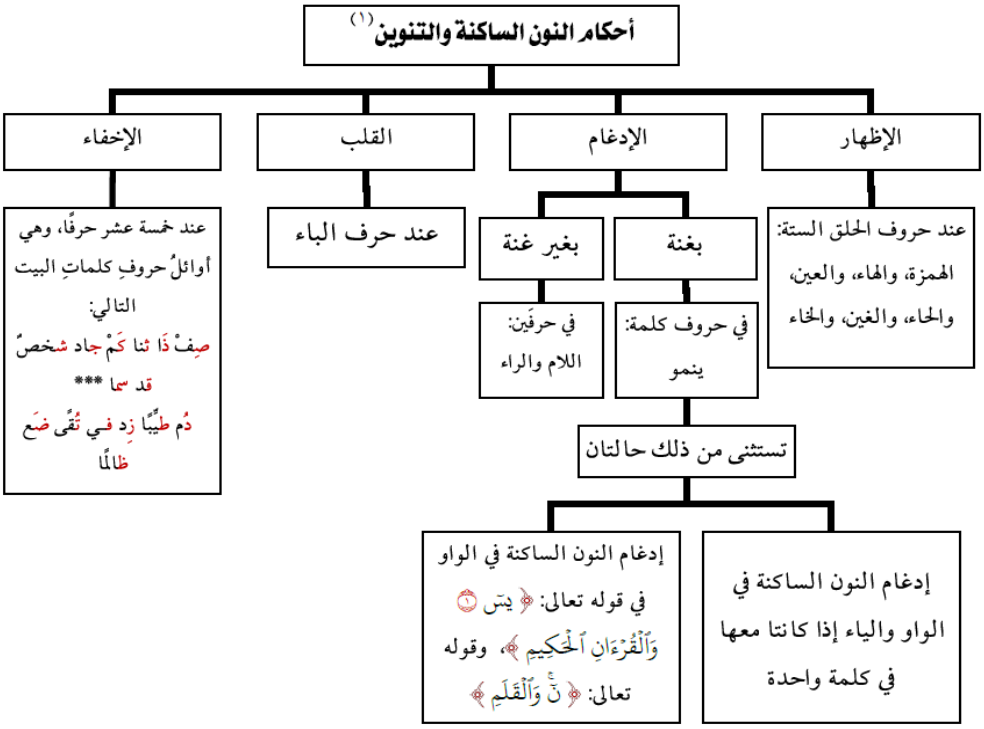

فائدة:

كل النونات التي كُتبت في المصحف على صورة التنوين تُشارِكُ التنوينَ في الأحكام المذكورة، وأعني بهذا الكلام: نونَ التوكيدِ الخفيفةَ في ﴿ وَلَيَكُونَا ﴾ و﴿ لَنَسۡفَعَۢا ﴾، ونونَ ﴿ إِذَا ﴾ ــ حيثما وقَعَتْ ــ(٢).

---

(١) انظر: «الشاطبية» (ص٢٤)، و«النشر» (٢/٢٩-٢٢)، و«تحفة الأطفال» (ص١٤٥-١٤٦).

(٢) انظر: «جمال القراء» (٢/٦١٩)، و«شرح طيبة النشر» للنويري (٢/٥٦).

باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

- **الفتح:** يراد به هنا: فتح القارئ لِفَمِه بلفظ الحرف. وهو فيما بعده ألِفٌ أَظْهَرَ[١].

وينقسم الفتح إلى قسمين[٢]:

١- **فتح شديد:** وهو نهايةُ فتحِ الشخصِ فَمَهُ بالحرف.

وهذا القسم لا يجوز في القرآن، وليس من لغة العرب، وإنما يوجد في لغة العجم.

٢- **فتح متوسط:** وهو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة.

وهذا القسم هو الذي يستعمله أصحابُ الفتحِ من القُرَّاء، والذين مِن بينِهم عاصمٌ.

- **والإمالة:** أن تَنْحُوَ بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء مِن غَيْرِ قلبٍ خالصٍ ولا إشباعٍ مبالَغٍ فيه. وتسمى أيضًا: «الإمالة الكبرى»، و«الإضجاع»، و«الإمالة المحضة»... وغير ذلك[٣]. وإذا أُطْلِقَت الإمالة انصرفَتْ إلى الإمالة الكبرى.

- **والتقليل:** هو عبارة عن النطق بالألف بحالةٍ بين الفتح المتوسط والإمالة المحضة. ويقال له أيضًا: «الإمالة الصغرى» و«الإمالة بين بين» و«**بين اللفظين**»[٤]... وغير ذلك[٥].

رسم توضيحي يبين الفرق بين الفتح والإمالة والتقليل[٦]

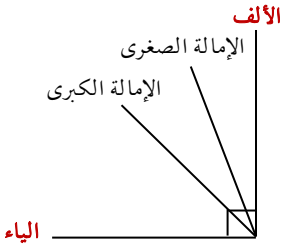

- ليس عند حفصٍ تقليلٌ مطلقا، ولا إمالةٌ إلا في كلمة: ﴿مَجْرِيهَا﴾ وصلاً ووقفًا.

---

(١) انظر «النشر» (٢/٣٠-٢٩).

(٢) انظر «إبراز المعاني» (ص٢٠٣-٢٠٤)، و«النشر» (٢/٣٠-٢٩).

(٣) انظر «النشر» (٢/٣٠)، و«مختصر العبارات» (ص٣١).

(٤) أي بين لفظِ الفتح ولفظِ الإمالة.

(٥) انظر «النشر» (٢/٣٠)، و«الإضاءة» (ص٢٨)، و«مختصر العبارات» (ص٤٨-٤٩).

(٦) مقتَبَس مِن «شرح المقدمة الجزرية» لأيمن سويد.

باب الراءات[1]

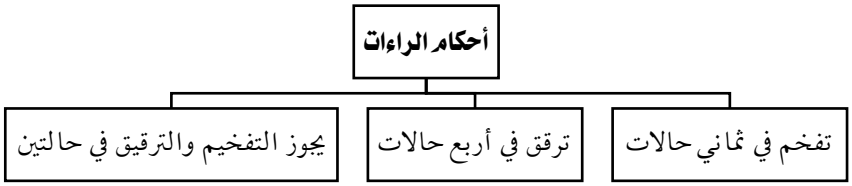

حالات الترقيق:

١- إذا كانت مكسورة.

٢- إذا كانت ساكنة وقبلها كسر أصلي متصل بها وليس بعدها حرف استعلاء متصل بها.

٣- إذا كانت ساكنة وقبلها ساكن غير مستعل، وقبله مكسور.

٤- إذا كانت ساكنة وقبلها ياء لينة.

حالات التفخيم:

١- إذا كانت مفتوحة.

٢- إذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوح.

٣- إذا كانت ساكنة، وما قبلها ساكن غيرُ ياءٍ، وما قبله مفتوح.

٤- إذا كانت مضمومة.

٥- إذا كانت ساكنة وما قبلها مضموم.

٦- إذا كانت ساكنة وما قبلها ساكن وما قبله مضموم.

٧- إذا كانت مسبوقة بكسرة غير أصلية.

٨- إذا كان بعدها حرف استعلاء غير مكسور في الكلمة نفسها.

حالات جواز الوجهين:

١- إذا كانت ساكنة ومسبوقة بكسر وبعدها حرف استعلاء مكسور.

٢- إذا كانت ساكنة وقبلها حرف استعلاء ساكن وقبلها مكسور.

---

(١) قارن بـ«الشاطبية» (ص٢٨-٢٩)، و«النشر» (٢/١١١-٩٠)، و«طيبة النشر» (البيت ٣٤٤).

فوائد:

١- ذهب الجمهورُ إلى أن الأصل في الراء التفخيم.

وذهب البعضُ إلى أن الأصل فيها الترقيق.

وذهب آخرون إلى أنه ليس لها أصل في التفخيم ولا في الترقيق؛ وإنما يَعرِضُ لها ذلك بحسب حركتها، فإن سكنت جَرَتْ على حكم المجاور لها[١].

٢- في كثيرٍ مما سبق من الحالات التي تكون فيها الراء ساكنة - يعم السكونُ السكونَ الأصليَّ والسكونَ العارضَ للوقف، وتفصيلُ ذلك يأتي في الشرح.

٣- في الوقف على ﴿ فَأَسۡرِ ﴾ و﴿أَسۡرِ ﴾ و﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ خلافٌ؛ فهناك من يرى التفخيم، وهناك من يرى الترقيق، والترقيق أوْلى[٢].

---

(١) انظر «النشر» (٢/١١٠-١٠٨)، و«شرح المقدمة الجزرية» للحمد (ص٣٩٤-٣٩٥).

(٢) «النشر» (٢/١١١-١١٠)، و«المنير» (ص١٥٤ حاشية١).

باب اللامات[١]

- اللام تغلَّظُ إذا اجتمع فيها شرطان:

الأول – أن تكون في لفظ الجلالة ـ وإن زِيدَ عليه الميمُ في آخره[٢] ـ .

الثاني – أن لا تكون مسبوقة بكسر.

فإن فُقِدَ أحدُ هذين الشرطين أو كِلاهما فإنها ترقَّق.

- الأصل في اللام الترقيق.

---

(١) انظر: «الشاطبية» (ص٢٩-٣٠)، و«النشر» (٢/١١٦-١١١)، و«مختصر بلوغ الأمنية» (ص٧٦).

(٢) يراد بذلك كلمة: ﴿ ٱللَّهُمَّ ﴾.

باب الوقف على أواخر الكَلِم[١]

(١) انظر: «الشاطبية» (ص٣٠-٣١)، و«النشر» (٢/١٢٨-١٢٠)، و«تقريب النشر» (ص١٠٨)، و«الطريق المأمون» (ص١٧١-١٧٧).

(٢) وهذه الألف تُمَدُّ مَدًّا طبيعيًّا.

وكثيرٌ مِن المعاصرين اصطلَحوا على تسمية هذا المد: «مد العِوَض»، ولم أَجِدْ ـ فيما اطلعتُ عليه ـ أحدًا سَبَقَهم إلى إطلاق هذا الاسم على هذا المد.

والسكون المحض: تفريغ الحرف من الحركات الثلاث ومِن أبعاضِهن[١].

والإشمام: ضم الشفتين ـ من غير صوتٍ ـ كهيئتهما عند النطق بالضمة إشارةً إلى الضم، ويكون هذا بُعَيْدَ النطقِ بالحرف ساكنًا[٢].

والروم: تضعيف[٣] الصوت بالحركة حتى يذهبَ بذلك التضعيف معظَم صوتِها؛ فيُسمع لها صوتٌ خفيٌّ. وقُدِّرَ الذاهبُ مِن الحركةِ بالثلثين[٤].

فائدة: ورد عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام رومًا والروم إشمامًا.

المواضع التي لا يجوز فيها روم ولا إشمام[٥]:

١- هاء التأنيث التي رُسِمَت بالهاء المربوطة.

٢- ما كان محرَّكًا في الوصل بحركةٍ عارضةٍ.

٣- ما كان ساكنًا في الوصل والوقف.

٤- ما كان في الوصل متحركًا بالفتح غيرَ مُنَوَّنٍ ولم تكن حركتُه منقولةً.

٥- وأما هاء الكناية فقد اختُلف في الإشارة فيها بالروم والإشمام على ثلاث مذاهب:

- فأجازهما كثيرٌ من أهل الأداء فيها مطلقا.
- ومَنَعَهُما آخرون فيها مطلقا.
- وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل؛ فجوَّزوهما فيها إلا إذا كان قبلها ضم أو كسر أو واو أو ياء. وهذا المذهب هو الذي عليه العمل.

وقد حكى الشاطبي المذهبين الاول والثالث، ولم يفضل أحدهما على الآخر.

---

(١) انظر «الإضاءة» (ص٤٥)، و«مختصر العبارات» (ص٢٣).

(٢) انظر «النشر» (١٢١/٢).

(٣) أي: إضعاف.

(٤) انظر: «التيسير» (ص١٧-١٨)، و«الشاطبية» (ص١٧)، و«النشر» (٢٦٦/١).

(٥) انظر: «الشاطبية» (ص٣٠-٣١)، و«النشر» (١٢٤/٢-١٢٢).

باب الوقف على مرسوم الخط[١]

المراد بهذا الباب: بيانُ مذهبِ القارئِ في متابعةِ رسمِ[٢] المصاحف العثمانية في الوقف.

والخط قسمان: قياسيٌّ، واصطلاحيٌّ.

فالقياسي: ما طابق فيه الخطُّ اللفظَ. والاصطلاحي: ما خالفه بزيادة أو محذف أو بدل أو وصل أو فصل. وله قوانين وأصول مُستَوفى بيانُها في أبواب الهجاء من كتب العربية. وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يَلزم اتباعها، ولا يُتعدى إلى سواها، منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنا[٣].

والأصل في ذلك أن يُثبِت القارئ في لَفْظِه حروفَ الكلمة إذا وقف عليها على ما يوافق خط المصحف، إلا إذا وردت رواية تـخالف ذلك فيَتَّبِع الرواية[٤].

ويمكن تقسيم ما ورد في المصحف على أربعة أقسام:

١- ما يُلفظ وصلا ووقفا، وهو عامة ما رُسم في المصحف.

٢- ما لا يُلفظ لا وصلا ولا وقفا، وهو ما زيد من الحروف على الرسم، أو ما يُنطَق بغير ما هو مرسوم. وحكمُه أن يُترك النطق به.

٣- ما يلفظ في الوقف دون الوصل.

٤- ما يُلفظ في الوصل ويُبدل في الوقف.

وعامة أحكام الوقف على مرسوم الخط تتعلق بالقسم الثالث والرابع، أما الأولان فلا خلاف فيهما بين العلماء[٥].

---

(١) المراد: خط المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة ﷺ. [انظر «النشر» (١٢٨/٢)].

(٢) المراد بالرسم: رسم الحرف، لا النَّقْطُ والشكْلُ والرموزُ ونحوُ ذلك.

(٣) انظر «النشر» (١٢٨/٢).

(٤) انظر «الدر النثير» (ص٥٨٩).

(٥) انظر «شرح الجزرية» للحمد (ص٦٤١).

ولا يعني ما تقدم من جواز الوقف على الكلمة الأولى مما رسم مفصولا لزومُ الوقفِ عليها، وإنما يُذكر الوقفُ على مثل هذا مما يتعلق بما يتصل به على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النفَس عنده، لِـخَبَرٍ وَرَدَ عنهم، أو لقياس يوجبه قولُهم، لا على سبيل الإلزام والاختيار؛ إذ ليس الوقف على ذلك ولا على جميع ما قدّمناه في هذا الباب بتامّ ولا كافٍ، وإنما هو وَقْفُ ضرورةٍ وامتحانٍ وتعريفٍ لا غير.

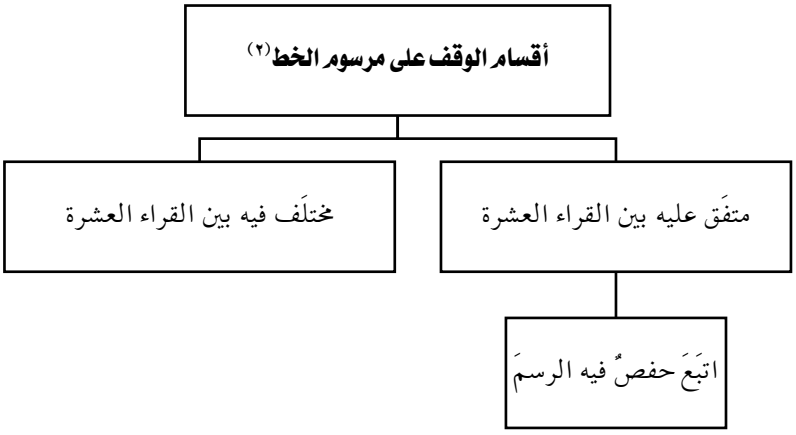

(١) انظر: «التيسير» (ص٦٠-٦٢)، و«الشاطبية» (ص٣١-٣٢)، و«النشر» (٢/١٢٨- ١٦١).

باب ياءات الإضافة

ياء الإضافة: هي الياءُ الزائدةُ الدالةُ على المتكلم(١).

وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف(٢)، وعلامتُها: أن يصحَّ ـ عربيةً ـ إحلالُ هاءِ الغَيْبةِ أو كافِ الخطابِ محلَّها(٣).

وياءاتُ الإضافة فِي القرآن على ثلاثةِ أَضْرُبٍ:

الأول- مَا أَجْمَعُوا عَلَى إِسْكَانِهِ، وَهُوَ الأَكْثَرُ، وجُمْلَتُه ٥٦٦ ياءً.

الثاني- مَا أَجْمَعُوا عَلَى فَتْحِهِ، وَذَلِكَ لِمُوجِبٍ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا سَاكِنٌ -لَامُ تَعْرِيفٍ أَوْ شِبْهُهُ-، وهذه حُرِّكَتْ بِالفَتْحِ حَمْلًا عَلَى النَّظِيرِ فِرَارًا مِنَ الحَذْفِ، أَوْ أن يكون قَبْلَهَا سَاكِنٌ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ، وَحُرِّكَتِ اليَاءُ فِي ذَلِكَ فِرَارًا مِنَ التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَكَانَتْ الحركةُ فَتْحَةً حَمْلًا عَلَى النَّظِيرِ، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِي نَحْوِ: {إِلَيَّ} وَ{عَلَيَّ} لِلتَّمَاثُلِ.

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرْبَيْنِ المَجْمَعِ عَلَيْهِمَا ٦٦٤ يَاءً.

الثالث- مَا اخْتَلَفُوا فِي إِسْكَانِهِ وَفَتْحِهِ، وقد عدها الشاطبي وابنُ الجزري ٢١٢ يَاءً، وَعَدَّهَا الدَّانِيُّ وَآخرون ٢١٤، وَزَادَ آخَرُونَ اثْنَيْنِ آخَرَيْنِ.

ولكن ابن الجزري والشاطبي ذَكَرَا أن ذِكْرَ هَذِهِ الأَرْبَعِ فِي بَابِ الزَّوَائِدِ أَوْلَى؛ لِحَذْفِهَا فِي الرَّسْمِ وَإِنْ كَانَ لَهَا تَعَلُّقٌ بِهَذَا البَابِ مِنْ حَيْثُ فَتحُهَا وَإِسْكَانُهَا أَيْضًا.

هذا مجملُ القولِ في ياءات الإضافة. وسأفصِّلُ فيما يلي مذهبَ حفص في ياءات الإضافة، غيرَ مُمَيِّزٍ بين ما كان موضع اتفاق أو موضع خلاف بين القراء. فأقول(٥):

---

(١) انظر «النشر» (٢/١٦٣-١٦٢)، و«الإضاءة» (ص٥٣).

(٢) انظر «النشر» (٢/١٦٢).

(٣) انظر «الشاطبية» (ص٣٢/ البيت ٣٨٧).

(٤) انظر «الطريق المأمون» (ص٢١٩) و(ص٢٢٧).

(٥) ومن أراد التمييز بينهما فليرجع إلى كتب الخلاف، ولا سيما كتاب: «النشر».

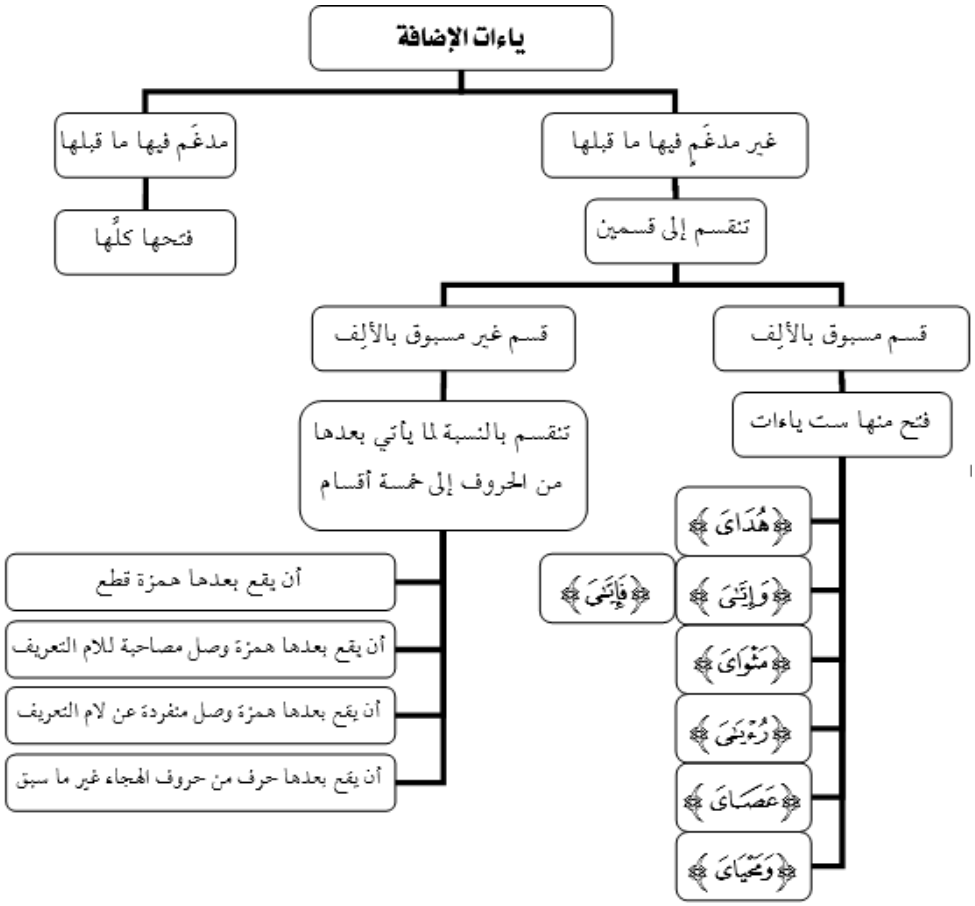

وهذا تفصيل القسم المسبوق بغير الألف مما لم تدغم فيه الياء فيما قبلها:

١- الواقع بعده همزة قطع[(١)]:

قرأه بالإسكان عدا أربع كلمات في ثلاثة عشر موضعًا:

- ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾.
- ﴿مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾.
- ﴿يَدِيَ إِلَيْكَ﴾.

(١) انظر «الشاطبية» (ص٣٢- ٣٣)، و«النشر» (٢/١٦٣- ١٧٠).

- ﴿وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾.
- ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا﴾.

٢- الواقع بعدها همزةُ وصلٍ مصاحبةٌ للام التعريف[١]:

قرأه بالفتح إلا ياء واحدة، وهي: ﴿عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

٣- الواقع بعدها همزةُ وصلٍ مجردةٌ عن لام التعريف[٢]:

قرأها كلها بالإسكان.

٤- الواقع بعدها حرفٌ من حروفِ الهجاء غيرَ ما سبق[٣]:

قرأها بالإسكان إلا الياءات الآتية:

- ﴿وَجْهِيَ﴾.
- ﴿بَيْتِيَ﴾.
- ﴿مَعِيَ﴾.
- ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ﴾.
- ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ﴾.
- ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾.
- ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ﴾.
- ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾.
- ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾.
- ﴿وَلِيَ دِينِ﴾.

---

(١) انظر «الشاطبية» (ص٣٣-٣٤)، و«النشر» (٢/١٧١-١٧٠).

(٢) انظر «الشاطبية» (ص٣٤)، و«النشر» (٢/١٧١).

(٣) انظر «الشاطبية» (ص٣٤)، و«النشر» (٢/١٧٦-١٧١).

فوائد:

١- ما انْفَتَحَ مِن ياءات الإضافة مطلقًا فهو في الوصل فقط، وأما في الوقف فتُسَكَّنُ الياءُ حرفَ مدٍّ ولينٍ[١].

٢- إذا سكنت ياء الإضافة قبل همزةِ وصلٍ فإنها تُحذَفُ لفظًا في الوصل للتخلص من التقاء الساكنين، وتثبتُ في الوقف؛ لانتفاء العارض[٢].

٣- الإسكان في ياءات الإضافة هو الأصل الأول، والفتح أصل ثانٍ.

٤- كل ياءات الإضافة لحفص وافقَت رسمَ المصحف[٣].

---

(١) انظر «النشر» (٢/١٧٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «الأصول النيرات» (ص٢٨٠).

باب ياءات الزوائد

- **الياء الزائدة:** هي الياءُ المتطرفةُ الزائدةُ في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية[١].

وهي بعد ذلك تنقسم إلى ما هو زائد وما هو أصلي. فالزائد ما ليس بلامِ الكلمة، وعكسه الأصلي.

والجدول التالي يوضح الفرق بين ياءات الإضافة والياءات الزوائد[٢]:

ياءات الإضافة	الياءات الزوائد
تكون في الأسماء والأفعال والحروف	تكون في الأسماء والأفعال فقط
ثابتة في الرسم	محذوفة في الرسم
الخلاف فيها بين القراء دائر بين الفتح والإسكان	الخلاف فيها بين القراء دائر بين الحذف والإثبات
لا تكون إلا زائدة	تكون أصلية وزائدة
الخلاف فيها جارٍ في الوصل فقط	الخلاف فيها جارٍ في الوصل والوقف

- لم يثبت حفص من ياءات الزوائد إلا ياءً واحدة فقط، هي: ياء ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ بسورة النمل؛ فأثبتها في الوصل مفتوحةً، وله عند الوقف عليها وجهان: إثباتها ساكنة، وحذفُها[٣].

(١) انظر: «الشاطبية» (ص٣٤/ البيت ٤٢٠)، و«إبراز المعاني» (ص٣٠٥)، و«النشر» (١٧٩/٢).

(٢) انظر: «النشر» (١٦٣/٢-١٦٢)، و«الإضاءة» (ص٥٠).

(٣) انظر: «الشاطبية» (ص٣٤-٣٦)، و«النشر» (١٨٠/٢- ١٩٢)، و«تقريب النشر» (ص١١٨-١٢١).

القسم الثالث

التتمّة

تتضمن هذه التتمةُ -كما ذكرنا في المقدمة- ذِكرَ مسائلَ هامةٍ لحفص لا بد للقارئ من معرفتها جيدًا، وهي ست مسائل:

١- تحريك الحرف الساكن الواقع قبل همزة الوصل.

٢- السكت.

٣- الضميران (هُوَ) و(هِيَ).

٤- {نِعما} و{تَعدوا} و{يَهدي} و{يَـخصمُون}.

٥- {قيل} وبابُها.

٦- {ضعف} و{ضعفا}

٧- {يبصط} و{بصطة} و{المصيطرون} و{بمصيطر}.

٨- التكبير.

وهذه المسائل بعضُها خاص بموضعه، وبعضُها مطَّرِدٌ في القرآن الكريم، وإليك تفصيلُ ذلك:

تحريك الحرف الساكن قبل همزة الوصل[1]

- إذا كان الحرفُ الساكنَ ميمَ جَمْعٍ فإنَّهُ يُحَرَّك بالضم، من غير صلة[٢].
- وإذا كان نونَ «مِنْ» فإنَّهُ يُحَرَّك بالفتح.
- وإذا كان واوَ الجماعةِ الليِّنةَ (نحو: ﴿ ٱبْتَغَوُاْ ٱلْفِتْنَةَ ﴾) فإنه يحرَّك بالضم.
- وإذا كان ياء إضافة فقد سبق تفصيلُ ذلك في باب ياءات الإضافة.
- وإذا كان الميمَ الأخيرة مِن ﴿ الٓمٓ ﴾ في أول سورة آل عمران فإنَّهُ يُحَرَّك بالفتح ـ أيضًا ـ[٣].
- وإذا كان غيرَ ما سبق فإنَّهُ يُحَرَّك بالكسر.

واعلم أن جميعَ ما ذُكِرَ مِن الحالات السابقة إنما هو في الوصل فحسب، وأما إذا وقفنا على الساكن فإننا نقف بالسكون؛ لانتفاء علة التحريك.

---

(١) انظر «الثمر اليانع» (ص٥٢-٥٣)، و«المنير» (ص٢٦٥)، و«شرح قرة العيون» (ص٢١٣- ٢١٦).

(٢) انظر «الشاطبية» (ص١٨/ البيت ١١٣)، و«النشر» (٢٧٤/١).

(٣) انظر «البدور الزاهرة» (ص٥٨).

السكت

- **السكت:** قَطْعُ الصوتِ زمنًا هو دون زمنِ الوقفِ عَادَةً، مِن غَيْرِ تَنَفُّسٍ(١).
- لحفص من طريق «الشاطبية» سكتٌ في ستة مواضع:

الأول – السكت على ألف ﴿عِوَجَاۜ﴾.

الثاني – السكت على ألف ﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾.

الثالث – السكت على النون في ﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾.

الرابع – السكت على اللام في ﴿بَلْۜ رَانَ﴾.

الخامس – عند وصل آخر سورةٍ بأولِ سورة التوبة ـ في أحد الوجهين ـ(٢).

السادس – عند وصل ﴿مَالِيَهْۜ﴾ بـ﴿هَلَكَ﴾(٣)(٤).

- الكلمة المسكوت عليها تعامَل معاملةَ الكلمة الموقوف عليها.

---

(١) انظر «النشر» (٢٤٠/١).

(٢) تَقدَّمَ ذِكْرُ الأوجهِ الجائزةِ بين سورتي الأنفال والتوبة في باب البسملة.

وأعني بالوجهين في قولي: «في أحد الوجهين» وَجْهَيِ الوصلِ.

(٣) المختار في هذا الموضِع أن نقف على ﴿مَالِيَهْۜ﴾ ولا نَصِل. وإن وَصَلْنا فالمختار أن نسكت على هاء ﴿مَالِيَهْۜ﴾ سكتةً لطيفةً ولا ندغمَها في الهاء التي بعدها.

وقد مَرَّ بنا في باب الإظهار والإدغام أن الجمهور على عدم جوازِ وجهِ الإدغام، وهذا هو القول الراجح. والله أعلم.

(٤) انظر: «جامع البيان في القراءات السبع» (ص٦١٢)، و«الشاطبية» (ص٨٦/ البيت ١٠٧٩)، و«إبراز المعاني» (ص١٩٤)، و«النشر» (٢١/٢)، و«هداية القاري» (٢٣٧/١)، و«شرح قرة العيون»(ص٢١٧).

«هُوَ» و«هِيَ»

هاء (هو) مضمومة مطلقًا، وهاء (هي) مكسورة مطقًا.

﴿نِعِمَّا﴾ و﴿تَعْدُواْ﴾ و﴿يَهِدِّى﴾ و﴿يَـخِصِّمُونَ﴾

قرأ حفص ﴿ نِعِمَّا ﴾ بكسر العين مع تشديد الميم، وقرأ ﴿ يَهِدِّى ﴾ بكسر الهاء مع تشديد الدال، وقرأ ﴿ يَـخِصِّمُونَ ﴾ بكسر الخاء مع تشديد الصاد، وقرأ ﴿ تَعْدُواْ ﴾ بإسكان العين وتخفيف الدال[1].

(١) انظر: «الشاطبية» (ص٤٣/ البيت ٥٣٦) و(ص٤٩/ البيت ٦١٢) و(ص٥٩/ البيت ٧٤٨) و(ص٧٩/ البيت ٩٨٨)، و«النشر» (٢/٢٣٦-٢٣٥) و(٢/٢٥٣) و(٢/٢٨٤-٢٨٣) و(٢/٣٥٤-٣٥٣).

﴿قِيلَ﴾ وبابُها

قرأ حفصٌ (قِيلَ) ونحوَه مِن كُلِّ فعلٍ أجوفٍ مبنيٍّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه – قرأها بإخلاصِ كسرِ أوائلها[1].

(١) انظر: «الشاطبية» (ص٣٦/ الأبيات ٤٤٧، ٤٤٨)، و«النشر» (٢٠٨/٢).

﴿ضَعْف﴾ و﴿ضَعْفا﴾[١]

قرأ حفصٌ (ضعف) و(ضعفا) في قوله تعالى في سورة الروم: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ - قرأهما بفتح الضاد في المواضع الثلاث[٢]، وبضمِّها[٣].

مع ملاحظة أنه لا يجوز المخالفة بين هذه المواضع فتحا وضما في التلاوة الواحدة، فإما أن تُقرأ بالفتح جميعًا، وإما بالضم جميعًا.

---

(١) انظر: «الشاطبية» (البيت ٧٢٣).

(٢) وهو ما قرأ به على عاصم.

(٣) وهو ما اختاره لنفسه من قراءته على غير عاصم.

{يبصط} و{بصطة} و{المصيطرون} و{بمصيطر}

- في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ ﴾، وقوله: ﴿ وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةً ﴾ يُقرأ بالسين فقط[١].
- في قوله تعالى: ﴿ أَمۡ هُمُ ٱلۡمُصَيۡطِرُونَ ﴾ يُقرأ بالسين وبالصاد[٢].
- في قوله تعالى: ﴿ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴾ يُقرأ بالسين فقط[٣].

(١) انظر: «الشاطبية» (ص٤١/ البيت ٥١٤ - ٥١٥).

(٢) انظر: «الشاطبية» (ص٨٤/ البيت ١٠٤٩).

(٣) انظر: «الشاطبية» (ص٨٩/ البيت ١١٠٩).

التكبير

التكبير: قول: (الله أكبر) قبل البسملة، وذَكَرَ بعضُهم له صيغًا أُخَرَ تزيد على هذا اللفظ.

وهذا المبحث -في حقيقة الأمر- لا يتعلق برواية حفص من طريق «الشاطبية»، وإنما أوردتُه للتنبيه على ذلك؛ دفعًا لما قد يتوهمه بعض الطلبة من خلافِه[1].

(١) انظر: «الشاطبية» (ص٩٠-٩١)، و«النشر» (٢/٤٢٩-٤١٠)، و«تقريب النشر» (ص٣٣-٣٦).

قصر المنفصل عند حفص

مر بنا في باب المد والقصر أنّ المدَّ المنفصلَ ليس فيه لحفص من طريق «الشاطبية» إلا التوسط، فإذا ما أراد القارئ برواية حفص أن يقصر المنفصل فإن ينبغي أن يراعي الخلافات المترتبة على ذلك، وذلك لأنّ بين طُرُقَ حفصٍ التي فيها قصرُ المنفصل وبين طريق «الشاطبية» بعضُ الخلافات. وكلّ هذه الطرق (أي طرق القصر) إنما تتفرع عن طريق عمرو بن الصباح، وأما الطرق المتفرعة عن طريق عبيد بن الصباح فليس فيها قصر للمنفصل.

وإذا نظرنا إلى أقربِ طرُق القصر إلى طريق «الشاطبية» نجد أنها طريقُ الفيل من كتاب: «المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر» لأبي الكرم الشهرزوري. وقد ذكرتُ إسنادَها في المقدمات عند سردِ الأسانيد التي أدت إليّ رواية حفص. وهذا الجدول يبين الفروق التي بين هذه الطريق وطريق «الشاطبية»:

الكلمة الخلافية	طريق الشاطبية	طريق القصر من المصباح
المد المنفصل	توسط	قصر
{عَيْن} في فاتحتي مريم والشورى	توسط أو إشباع	توسط
﴿وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]	بالسين	بالصاد
﴿بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]	بالسين	بالصاد
﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ - ﴿ءَآللَّهُ﴾ - ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾	إبدال أو تسهيل	إبدال
﴿تَأْمَنَّا﴾	إشمام أو اختلاس	إشمام
راء ﴿فُرُقٍ﴾	تفخيم أو ترقيق	تفخيم
ياء ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ وقفاً	إثبات أو حذف	حذف
ضاد ﴿ضَعْفٍ﴾ و﴿ضَعْفًا﴾	فتح أو ضم	فتح
﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾	بالسين أو الصاد	بالسين
ألف ﴿سَلَـٰسِلَا﴾ وقفاً	إثبات أو حذف	حذف

تنبيه: لم أذكر في الجدولِ التكبيرَ؛ لأني لم أنتهِ من البحث في ثبوتِه بعدُ، وسأعدّل في الجدول عندما أنتهي من ذلك -إن شاء الله-.

خاتمة

وفي خاتمة هذا الكتاب أُحب أن أُذَكِّرَ إخواني طلابَ عِلْمَي التجويد والقراءات بأهمية العناية بالجانب النظريِّ لهذين العِلْمَيْن[١]؛ فإن هذا الجانب يعينُ الطالب على ضبطِ وإتقانِ ما يَقرأ به[٢]. وتتأكَّدُ أهمية العناية بهذا الجانب أكثر في حقِّ مَن يريدُ الحصولَ على الإجازة والتصدُّرَ للإقراء، وهذا أمرٌ لا يخفى على شَرِيفِ عِلْمٍ.

وإننا لو فَتَّشنا اليومَ في أوساطِ طلابِ القرآنِ عمَّا يقعُ من الخلل بسبب قِلَّةٍ أو انعدامِ عنايةِ الكثيرِ منهم بهذا الجانبِ - لرأينا ما يُؤسَفُ له، فمثلاً: نَجِدُ مِن هؤلاء مَن لا يستطيع أن يُدرِّسَ التجويدَ أو القراءات[٣]، ومَن يقع في خَلْطِ الطُّرُق، ومَن يقرأ بأوجه لا تصح، ونجد منهم كذلك مَن لا يستطيع أن يميزَ بين الأقوالِ المعتَبَرَةِ وغيرِ المعتَبَرَةِ[٤]، فضلاً عن أن يستطيع الترجيحَ بين الأقوال المعتَبَرَة! بل إنّ بعضَهم لا يعرف ما هي الكتبُ المعتمَدة في هذين الفَنَّيْن!

ولكنّ الكثير من هؤلاء ليس التقصيرُ والتفريطُ منهم؛ وإنما هو مِن شيوخهم الذين لم يهتموا بتعليمهم هذا الجانب، بل ولم يقوموا ـ على الأقل ـ بتنبيههم إلى أهميته وإرشادهم إلى تَعَلُّمِه وتوجيههم في ذلك، ثم بعد ذلك أجازوهم وأذِنوا لهم بالتدريس والإقراء وهُمْ لَمْ يتأهلوا بَعْدُ.

كثيرٌ من الشيوخ ـ مع الأسف! ـ إذا جاءَ أحدَهم الطالبُ ليقرأ عليه - لا يفتشُ عن مستواه في الجانب النظري، بل وربما يقرأُ عليه الطالبُ القرآنَ كُلَّه دون أن يوقفَه ويسألَه ـ ولو مرةً واحدةً ـ، ثم إذا انتهى الطالبُ مِن الختمة؛ يكتُبُ له في الإجازة: «أجزته أن يقرأ ويقرئ بما

---

(١) وقد سَطَّرَ ابنُ الجزري في «منجد المقرئين» (ص٥٠-٥٤) وفي «النشر» (١/١٩٩) ومَكِّيٌّ بنُ أبي طالب في «الرعاية» (ص٨٦-٩٢) كلامًا نفسيًا حول هذا الموضوع ينبغي لطالب القرآن أن يقرأه ويتأمَّلَه.

(٢) ومن ذلك: أنه يعينه على معرفة القواعدِ، والضوابطِ، والاستثناءاتِ، ومواضعِ الاتفاق ومواضعِ الخلاف، وحُجَجِ المختلفين، والأقوالِ الضعيفة والشاذة، ومصطلحاتِ الفن، وعلى التمييزِ بين الطُّرُقِ، والإلمامِ بالأوجُه، ومعرفةِ ما يُقرَأُ به منها وما لا يُقرَأُ به... إلى غير ذلك من المصالح.

(٣) إذْ فاقدُ الشيء لا يعطيه!

(٤) فيأخذ أحيانًا بأقوالٍ شاذةٍ لا سَنامَ لها ولا خطام!

قرأ عليَّ، في أي مكانٍ حَلَّ وفي أيِّ قُطْرٍ نَزَلَ»، فيذهبُ الطالبُ المسكينُ وهو يظن أنه أهلٌ لذلك حقًّا؛ فيتصدر للتدريس والإقراء وَحَالُهُ هذه؛ فيقعُ ما يُخشى أن يكون، فإنا لله وإنا إليه راجعون!

هذا آخرُ ما يَسَّرَ اللهُ ﷻ كتابتَه. فما كان فيما كتبتُ مِن صوابٍ فَمِن اللهِ وبتوفيقِه وتسديدِه، وما كان فيه مِن خطإٍ فمِن نفسي ومِن الشيطان، وأستغفرُ اللهَ مِنه[1].

اللهم أصلح أحوالنا، ووفِّقْنا لما تحب وترضى، وارزقنا الإخلاص في القول والعمل وفي السر والعلن، واجعلنا مِن أهل القرآن الذين هم أَهْلُكَ وخاصَّتُك، واجعلنا ممن يقيم حروفَ القرآنِ وحدودَه، وارزقنا تلاوته على الوجه الذي يرضيك عنا، واهدنا به سبل السلام، وأخرجنا به من الظلمات إلى النور، واجعله حجةً لنا لا علينا، وارفع لنا به الدرجات، وأنقِذنا به من الدَّرَكات، وكفِّر عنا به السيئات، واغفر لنا ولوالدِينا ولجميع المسلمين، برحمتك يا أرحم الراحمين!

وصلِّ اللهم وسلِّمْ وبارِكْ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين!

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

(١) وإني لأرجو من كلِّ أخٍ ناصحٍ وجدَ ما يستحق التنبيه أو كان لديه اقتراح – أن يراسلني ـ مشكورًا ـ على العنوان البريدي: Ali_almaliki_1406@yahoo.com ؛ حتى أتداركَ ذلك في الطبعات التالية ـ إن شاء الله ﷻ ـ.

فِهْرِسْت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- «أبحاث في علم التجويد» لغانم قدوري الحمد، دار عمار – عمان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٣- «إبراز المعاني مِن حِرْز الأماني» لأبي شامَة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق إبراهيم عَطْوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، سنة ١٣٤٩ هـ.

٤- «إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية» لِحَسَن بن خلف الحسيني، ضبط ومراجعة محمد أبو الخير وجمال الدين محمد شَرَف، دار الصحابة للتراث بطنطا، سنة ١٤٢٢ هـ.

٥- «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد» لعليّ بن محمد الضَّبَّاع، اعتنى به جمال الدين محمد شرف وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث بطنطا، سنة ١٤٢٧ هـ.

٦- «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر – بيروت، سنة ١٤١٥ هـ.

٧- «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال» ضبط وتحقيق محمد فلاح المطيري، من منشورات قطاع المساجد بوزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩ هـ.

٨- «الاختيار عند القراء .. مفهومُه، مراحلُه، وأثرُه في القراءات» (رسالة ماجستير) لأمين بن إدريس بن عبد الرحمن فلاته، مِن مطبوعات جامعة أم القرى – مكة المكرمة، سنة ١٤٢١ هـ.

٩- «الإشمام في اللغة.. حقيقته وأنواعه» لغانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد التاسع، سنة ١٤٣١هـ.

١٠- «الأصول النيرات في القراءات» لأماني بنت محمد عاشور، مدار الوطن للنشر – السعودية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٢ هـ.

١١- «الإضاءة في بيان أصول القراءة» لعليّ بن محمد الضَّبَّاع، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ.

١٢- «الإنباء في تجويد القرآن» لأبي الأصبغ عبد العزيز بن علي بن محمد بن الطحان الأندلسي، تحقيق أحمد بن محمد القضاة، من منشورات جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١ هـ.

١٣- «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١ هـ.

١٤- «التجويد المصور» لأيمن بن رشدي سويد، دار الغوثاني – دمشق، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٤ هـ.

١٥- «التحفة السمنودية في تجويد الكلمات القرآنية» لإبراهيم بن علي بن علي بن شحاتة السمنودي، نسخة مصفوفة على الكمبيوتر.

١٦- «التذكرة في القراءات الثمان» لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، تحقيق أيمن رشدي سويد (رسالة ماجستير)، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدة، الطبعة الاولى، سنة ١٤١٢هـ.

١٧- «التمهيد في علم التجويد» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق غانم قَدُّوري الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١ هـ.

١٨- «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح أوتوبرتزل، مراجعة علي الضبّاع، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤ هـ.

١٩- «الثقات» لأبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد بن حبان التميمي البُسْتي، مطبعة مجلس دارة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَن – الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣ هـ.

٢٠- «الثُّمُر اليانع في رواية الإمام قالون عن نافع» لمحمد نبهان بن حسين مِصْري، مِن إصدارات موقع المؤلِّف على شبكة الإنترنت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٧ هـ.

٢١- «الجرح والتعديل» لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى الْمُعَلِّمِيّ اليَمَاني، مطبعة مجلس دارة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَن – الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧١ هـ

٢٢- «الدر النثير والعذب النمير» لأبي محمد عبد الواحد بن محمد الباهلي المالَقي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٢٣- «الدقائق الْمُحْكَمَة في شرح المقدمة» لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، تعليق محمد غِيَاث صبَّاغ، مراجعة أبي الحسن محي الدين الكردي، طبع مطبعة الشام، توزيع مكتبة الغزَّالي – دمشق، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٢ هـ.

٢٤- «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة» لأبي محمد مَكِّيّ بن أبي طالبٍ القَيْسِيّ، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار – عمان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٧ هـ.

٢٥- «الشاطبية» = «حرز الأماني ووجه التهاني».

٢٦- «الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون» لعبد الفتاح السيد عَجَمي المَرْصَفِي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة الاولى، سنة ١٣٩٠ هـ.

٢٧- «العقد النضيد في شرح القصيد» لأبي العباس أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، مجموعة رسائل علمية مقدمة لجامعة أم القرى.

٢٨- «المعجم الوسيط»، صادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق – مصر، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٣٢هـ.

٢٩- «المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه» لأبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق علي بن أمير المالكي، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٧هـ.

٣٠- «المنهج الفكرية في شرح المقدمة الجزرية» لعلي بن سلطان القاري، تحقيق أسامة عطايا، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٣هـ.

٣١- «المنير في أحكام التجويد» لمجموعة من المتخصصين، نشر جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالأردن، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٢٥ هـ، والطبعة السادسة والعشرون، سنة ١٤٣٥هـ.

٣٢- «الموسوعة الفقهية» صادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، طباعة ذات السلاسل – الكويت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦ هـ.

٣٣- «الموضح في التجويد» لعبد الوهاب بن محمد القرطبي، تحقيق غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٣٤- «النشر في القراءات العشر» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي بن محمد الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت (مصوَّرة عن طبعة المطبعة التجارية الكبرى).

٣٥- «الوافي في شرح الشاطبية» لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، مكتبة السوادي – جُدَّة، الطبعة الخامسة (والأولى لمكتبة السوادي)، سنة ١٤٢٠ هـ

٣٦- «تاج العروس مِن جواهر القاموس» لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (الشهير بمرتضى الزَّبِيدي)، تحقيق حسين نصّار، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٥ هـ.

٣٧- «تاريخ آداب العرب" لمصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي – بيروت.

٣٨- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣ هـ.

٣٩- «تحفة الأطفال» = «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال».

٤٠- «تفسير ابن كثير» = «تفسير القرآن العظيم».

٤١- «تفسير الطبري» = «جامع البيان في تأويل آي القرآن».

٤٢- «تفسير القرآن العظيم» لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة – الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠ هـ.

٤٣- «تقريب التهذيب» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغِف الباكستاني، دار العاصمة – الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣ هـ.

٤٤- «تقريب الشاطبية» لإيهاب بن أحمد فِكْري حيدر، المكتبة الإسلامية - القاهرة، الطبعة الثانية.

٤٥- «تقريب النشر» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، وضع حواشيه عبد الله ابن محمد الخليلي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣ هـ.

٤٦- «تهذيب التهذيب» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدَّكَن – الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٥ هـ.

٤٧- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لأبي الحجّاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّيّ، تحقيق بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠ هـ.

٤٨- «تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن» لمحمد بن عمر بن سالم بَازْمُول، ومعه «غاية البيان في تخريج أحاديث وآثار تهذيب وترتيب الإتقان» لأحمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الاستقامة – مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠ هـ.

٤٩- «جامع البيان في القراءات السبع المشهورة» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦ هـ.

٥٠- «جامع البيان في تأويل آي القرآن» لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، حققه وعلَّقَ حواشيه أبو فهر محمود محمد شاكر، راجعه وخرج أحاديثه أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة – بيروت، سنة ١٤٢٠ هـ.

٥١- «جمال القُرَّاء وكمال الإقراء» لأبي الحسن عَلَم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق مروان العطية ومحسن خرّابة، دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ.

٥٢- «جهد المقل» لمحمد بن أبي بكر المرعشي، المعروف بساجقلي زاده، تحقيق سالم قدوري الحمد، دار عمار، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٩هـ.

٥٣- «حرز الأماني ووجه التهاني» لأبي محمد القاسم بن فِيرُّه الشاطبي، تحقيق محمد تميم الزُّعبي، توزيع مكتبة دار الهدى – المدينة النبوية، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٦ هـ.

٥٤- «رسالة في أجوبة المسائل العشرين» لسلطان بن أحمد الْمَزَّاحِي، تحقيق وتعليق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣ هـ.

٥٥- «سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي» لأبي البقاء علي بن عثمان العذري البغدادي (المعروف بابن القاصح)، راجعه علي بن محمد الضباع، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٧٣ هـ.

٥٦- «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرُها السيء في الأمة» لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ.

٥٧- «سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المنير» لعلي بن محمد الضباع، عناية جمال محمد شرف، دار الصحابة – طنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٥٨- «سِيَر أعلام النبلاء» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥ هـ.

٥٩- «شذا العَرْف في فن الصرف» لأحمد الحملاوي، دار الفرقان – مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ.

٦٠- «شرح قرة العيون بتلخيص أصول رواية قالون» لعلي بن أمير المالكي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٨هـ.

٦١- «شرح المقدمة الجزرية» لأيمن رشدي سويد الدمشقي، برنامج: «الإتقان لتلاوة القرآن».

٦٢- «شرح المقدمة الجزرية» لغانم قَدُّوري الحَمَد، من منشورات معهد الإمام الشاطبي بجُدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩ هـ.

٦٣- «شرح المنظومة الميمية في الوصايا والآداب العلمية» لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، دار الفضيلة – الجزائر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٢هـ.

٦٤- «شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع» لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، تصحيح وضبط وتعليق السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ.

٦٥- «شرح شُعْلَة» = «كنز المعاني شرح حرز الأماني».

٦٦- «شرح طيبة النشر» لأبي القاسم محمد بن محمد بن محمد النُّوَيْري، تقديم وتحقيق مجدي محمد سرور سعد باسْلوم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤ هـ.

٦٧- «شرح طيبة النشر» لأبي بكر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد الجزري (ابن الناظم)، ضبطه وعلق عليه أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠ هـ.

٦٨- «شرح مقرب التحرير للنشر والتحبير» لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي، تحقيق إيهاب فكري وخالد أبو الجود، المكتبة الإسلامية – مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٦٩- «طبقات القراء» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ.

٧٠- «طيبة النشر في القراءات العشر» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق محمد تميم الزُّعبي، توزيع مكتبة دار الهدى – المدينة النبوية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤ هـ

٧١- «غاية النهاية في طبقات القُرَّاء» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، عُنِيَ بنشره ج برجستراسر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧ هـ.

٧٢- «فتح الوَصِيد في شرح القصيد» لأبي الحسن عَلَم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق مولاي محمد الإدريسي الطاهري (دكتوراه)، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢ هـ وتحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥ هـ.

٧٣- «قواعد الإملاء وعلامات الترقيم» لعبد السلام محمد هارون، دار الطلائع – القاهرة، إعادة طبع، سنة ٢٠١٠م.

٧٤- «كنز المعاني شرح حرز الأماني» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي (المعروف بشُعْلَة)، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢ هـ.

٧٥- «لسان العرب» لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرّم بن منظور الإفريقي المصري الخزرجي، المطبعة الكبرى الميرية – بولاق، الطبعة الأولى، سنة ١٣٠٠ هـ.

٧٦- «ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع»، لسامي بن محمد ابن عبد الشكور، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثامن، ذو الحجة سنة ١٤٣٠هـ.

٧٧- «مَجْمَع الزوائد ومَنبَع الفوائد» لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي – القاهرة، سنة ١٤١٤ هـ.

٧٨- «مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات» لإبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩ هـ.

٧٩- «مختصر بلوغ الأمنية شرح تحرير مسائل الشاطبية» لعليّ بن محمد الضَّبَّاع، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥ هـ.

٨٠- «مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ» لأبي الأصبغ عبد العزيز بن علي بن محمد بن الطحّان، تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٨، سنة ١٤١٥ هـ.

٨١- «مقاييس اللغة» لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، سنة ١٣٩٩هـ.

٨٢- «مقدمات في علم القراءات» لمحمد أحمد مفلح القضاة وأحمد خالد شكري ومحمد خالد منصور، دار عمار – عمان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢ هـ.

٨٣- «منار الهدى في بيان الوقف والابتدا» لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٩٣هـ.

٨٤- «منجد المقرئين ومرشد الطالبين» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، اعتنى به علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة.

٨٥- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢ هـ.

٨٦- «نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد» لمحمد مكّي نَصْر الجُرَيْسيّ، اعتنى به عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤ هـ.

٨٧- «هداية القاري إلى تجويد كلام الباري» لعبد الفتاح السيد عَجَمي المَرْصَفِي، مكتبة طيبة – المدينة النبوية، الطبعة الثانية.